اشكالية تعاقب السلطة في لبنان

أ.م. د. منى جلال عواد(*)
م.عماد وكاع عجيل(**)

ملخص البحث

تُعَد السلطة السياسية في لبنان, هدفاً أساسياً لكل تنظيم سياسي, سواءأ كان حزب سياسي أم جماعة سياسية معينة. وبذلك ينشأ الصراع على السلطة, وهناك نوعان من الصراع السياسي يجري التمييز بينهما بدلالة فكرة الشرعية, فالتنافس يكون في النظام السياسي عندما ينعقد الاتفاق بين القوى الاجتماعية على اعتباره شرعياً, ويكون الصراع على النظام السياسي عندما ينقطع الاتفاق بين هذه القوى على شرعيته, وان قوى المعارضة تعمل على الإطاحة به وتسعى لإقامة نظام بديل. وعلى هذا فأن تعاقب السلطة في لبنان, كنتيجة من نتائج التنافس والصراع السياسي، نتيجة كثرة اللاعبين الاقليميين والدوليين على الساحة اللبنانية.

المقدمة

يعد موضوع التعاقب على السلطة السياسية من أهم مبادئ الديمقراطية، فهو موضوع متعدد الجوانب له تأثير على الحياة السياسية للدولة فهو يعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده في حقل كل المواطنين أن يشاركوا في السلطة عن طريق اختيار ممثليهم، فالتعاقب على السلطة يدخل تغييرات على الأدوار بين قوى سياسية أو تناوب بين الأحزاب السياسية أو حتى داخلها، فالتعاقب على السلطة يرتبط بتوافر مجموعة من القواعد السياسية كالتعددية الحزبية والانتخابات الدورية وهذا يعطي للمؤسسات السياسية حصانة واستقرار، اذ يشير موضوع التعاقب على السلطة إلى عملية تبادل

(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.
(**)كلية التربية الاساسية/ الشرقاط/ جامعة تكريت.

الأدوار بين مختلف القوى السياسية، فالدول على اختلاف أنظمتها السياسية تتبع آلية معينة سلمية أو غير سلمية حتى تصل إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدفع بعجلة التنمية، تكمن أهمية موضوع التعاقب على السلطة في جوهر العملية السياسية لأي نظام سياسي قائم على أسس أصيلة لممارسة السلطة من شأنه توطيد العلاقة بين مكونات النظام السياسي، وهذا سيساهم في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق ضمان التعددية وضمان حكم الأغلبية عن طريق انتخابات دورية، وهذا كله يصب في دعم الديمقراطية فكراً وممارسة، إن التعاقب على السلطة يعد مؤشراً للدلالة على حالة الاستقرار السياسي فهو مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي، ويمثل مبدأ بنائي ومؤسسي للعملية الديمقراطية.

ان الفكرة الاساسية لمشكلة البحث تتعلق بأزمة تعاقب السلطة في لبنان، فهذه الازمة لاتتعلق بالانتخابات الرئاسية فحسب، بل في النظام السياسي المولد لكل الازمات التي تمر بها لبنان منذ الاستقلال، فضلاً عن العامل الخارجي الذي يؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في الحياة السياسية في لبنان.

يحاول البحث الانطلاق من فرضية مفادها: ان التعاقب على السلطة في لبنان مبني على قاعدتين رئيسيتين هما: الإطار الدستوري الخاص، وجهات سياسية ترتبط بهذا الإطار الدستوري على أسس معينة.

اعتمد البحث مناهج عدة للوصول الى هدف البحث منها: منهج التحليل النظمي لمعرفة التفاعلات السياسية المؤثرة في الية التعاقب على السلطة في لبنان، فضلاً عن المنهج التاريخي.

توزعت هيكلية البحث الى اربعة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة: تناول المبحث الاول حيثيات وآليات التعاقب على السلطة في لبنان، فيما تناول المبحث الثاني: تناقضات البيئة الاجتماعية في لبنان، اما المبحث الثالث فقد تناول: إشكالية النظام السياسي في لبنان، في حين تناول المبحث الرابع: السياسات الإقليمية والدولية وتعاقب السلطة في لبنان.

المبحث الاول: حيثيات وآليات التعاقب على السلطة

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة إيجاد تعريف شامل لأي مصطلح وهذا ينطبق على مفهوم التعاقب على السلطة، إلا أن الدراسات البحثية الأكاديمية للمختصين تحاول إلى حد ما ضبط المفهوم مع العلم أن مفهوم التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي يقترنا ببعضهما اقترانا واسعا، فلا يمكن أن نتصور وجود استقرار سياسي بغياب التعاقب الفعلي والحقيقي للسلطة فأي تعاقب يقوم على المبادئ القانونية والعمل على تفعيل عنصر المشاركة الشعبية، كما لا يمكن تحقيق التعاقب على السلطة في ظل بيئة تعرف فيها مشكلات وأزمات سياسية.

المطلب الاول: تعريف التعاقب على السلطة.

اولاً: في معنى التعاقب على السلطة

إن محاولة تعريف مفهوم التعاقب السلطة لاتخلو من صعوبات وإشكالا تترتبط بتعدد وجوه التعاقب وتنوع لوازم إحكامهم ما يعرقل عملية حصره في إطار مفهوم واحد، مع ذلك وبشكل عام يعني هذا المبدأ: إن تتعاقب أو تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد إن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد إن تفقد صفته اكأغلبية[1]، وعرفها غسان سلامة ((بأنها ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات))[2]، ويمكن ان يعرف: ((بوجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التعاقب السلمي للسلطة بوصفها حد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي))[3].

ورغم إن مبدأ التعاقب على السلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية إلا إن الطابع

الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والإقرار بإمكانية أي من القوى السياسية الوصول إلى موقع السلطة وخاصة القوى المعارضة وذلك عبر انتخابات حرة نزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين، ويرتبط بذلك الحديث عن وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو أخرى وهما : الانتخابات أي الانتقال السلمي على وفق ارادة الناخبين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعة رغماً عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه، ولاريب أن وجود انتخابات دورية حرة ونزيه هي عد امراً جوهرياً لتحقيق التعاقب السلمي للسلطة[4].

ان التعاقب على السلطة بين القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية كما يقول (علي خليفة الكواري) ((يكتسب أهميته من تعبيره عن مضمونين جوهرين من مضامين النظام الديمقراطي الأول هو مضمون التعددية في إن يكون لكل اتجاه سياسي الحق في المشاركة السياسية، والتأثير في قراراتها، والثاني هو مضمون حكم الأغلبية الذي يتمثل في ترجيح حكمها، ومن أهم المسائل التي تتطلب معرفة تفضيل الأغلبية لها مسألة تولي السلطة باعتبار الشعب مصدر السلطات وتطبيق المبدأ حكم الأغلبية))[5].

ثانياً: شروط واهداف التعاقب على السلطة

يتطلب ترسيخ مبدأ التعاقب على السلطة مجموعة من الشروط منها[6]:

1- التعددية الحزبية:

للتعددية الحزبية دوراً مهماً في تجاوز الاختلافات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي، ووجود التعددية الحزبية يفضي إلى التوازن بين التيارات السياسية ويحقق الاستقرار السياسي، ويتوفر ذلك في جو ديمقراطي قائم على قبول الآخر وعلى التنوع، والتعددية تعني تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش وإن الأخذ بنظام الحزب الواحد من شأنه أن يحد من حرية الاختيار ما دامت السلطة بيد الحزب المهيمن وبهذا يفقد الانتخاب معناه، فالتعددية الحزبية تعكس معالم النظام الديمقراطي فهي تساهم في

تفعيل مبدأ التناوب السلمي على السلطة للأحزاب السياسية، إذ لايمكن لنا أن نتصور وجود تعاقب في ظل نظام الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة ولايسمح بظهور الأحزاب الصغيرة الأخرى حتى وإن برزت فإنها تظل دون فعالية وتأثير، ففي ظل نظام التعدد الحزبي قد يصبح الحزب الموالي للسلطة حزبا معارضا ويتحول الحزب المعارض إلى حزب حاكم وهذا يعكس جليا المغزى من وجود تعددية حزبية في الأنظمة السياسية.

2- الانتخاب

حتى تكون عملية التعاقب على السلطة سلمية وشرعية يتم اللجوء للانتخاب كأداة ديمقراطية تتيح للأحزاب السياسية المتنافسة بتقلد مناصب القيادة في البلاد وفقا للقواعد القانونية المتفق عليها، ينتخب المواطنون من بين المرشحين للسلطة منير عونه مناسبا وقادراً على إدارة شؤون البلاد ورعاية مصالحهم، وان الحديث عن التعاقب على السلطة لايعني تغيير في أجهزة ومؤسسات النظام بقدر ما هو تغيير في النخبة الحاكمة، وإن وصول الحزب الحاكم إلى السلطة يجعله يسعى إلى تجسيد سياساته وبرامجه وينعكس ذلك في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

المطلب الثاني: اليات التعاقب على السلطة

هنا كمجموعة من الآليات للتعاقب على السلطة منها الآليات السلمية وغير السلمية.

اولاً: الآليات السلمية: وتشمل:

1-الانتخابات:

أحد الآليات المشروعة والسلمية لتحقيق تعاقب سلمي على السلطة .الانتخاب هو عملية تسمح للمنتخبين باختيار مرشحيهم ومن ثم المساهمة والمشاركة في صنع القرار هذا منجهة ومنجهة أخرى تعتبر مصدراً للشرعية السياسية، وينبغي أن تعرف الانتخابات الحرية والنزاهة حتى نستطيع التكلم عن التعاقب السلمي للسلطة، وهناك مجموعة من المعايير التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لمعرفة مدى حرية الانتخابات وموضوعيته او هي: مبدأ حرية الانتخابات ومبدأ نزاهتها وفعاليتها[7]، فالانتخابات هي نمط واسلوب لأيلولة

السلطة، يرتكز على اختيار يجري بواسطة التصويت، او الاقتراع، والانتخاب يعتبر الطريقة الاساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية، بل اصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة، فالانتخاب اضحى بمثابة عقيدة الديمقراطية، واضحت الفترة الانتخابية أهم الاوقات في الحياة السياسية للشعوب[8]، اذ تعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكام الى السلطة، والانتخابات هي حق طبيعي يمارسه الفرد بكل حرية ويختار من يراه مناسباً لممارسة السلطة كما ان من حقه ان يمتنع عن الاشتراك في الانتخابات، وهناك من يعتقد بان الانتخابات هي وظيفة اجتماعية مستنداً على مبدأ سيادة الامة بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية، اذ ان الافراد الذين يمارسون عملية التصويت والانتخاب انما يقومون بذلك نيابة عن الامة ويؤدون وظيفة اجتماعية وليس حقاً حسب الشروط المنصوص عليها في قوانين الدولة، كما ان هناك من يرى بأن الانتخاب ليس بحق ولا وظيفة اجتماعية وانما هو سلطة قانونية مصدرها الاساسي الدستور الذي ينظمها من اجل اشراك المواطنين في اختيار الحكام[9].

ولابد من توافر مجموعة من الضمانات لإنجاح عملية اختيار الحكام ديمقراطياً ومنها[10]:

أ–كفالة الحريات العامة: كحرية الاختيار والتعبير والعمل والتجمع والتنقل في ظل القانون.

ب – تمتع المؤسسات السياسية والدستورية بمستوى من الثبات الدستوري والاستقرار السياسي.

ج – تمثيل المؤسسات السياسية والدستورية لعموم المجتمع وليس لفئة اجتماعية محددة.

د – الإقرار بوجود المعارضة ومشاركتها الفاعلة في عملية التنافس السلمي على السلطة.

هـ – المساواة التامة بين النخب الحاكمة وبين خصومهم السياسيين خصوصا فيما يتعلق بإتاحة الفرص أمامهم للعمل بين صفوف الجماهير والوصول إليهم بحرية.

2– المعارضة السياسية

من ناحية المبدأ يعد البرلمان بالنسبة للمعارضة السياسية المكان السياسي المميز لما يقدمه لها من تمثيل ومشاركة، وتكوين البرلمان هو الذي يحدد ما هو معارضة وما هو أغلبية، وبالنتيجة فان مسألة تمثيل المعارضة في البرلمان عن طريق احد ألاحزاب يضفي الصفة الرسمية على عمل المعارضة، إذ يعد البرلمان المنبر الذي يسمح لزعيم المعارضة (أو الزعماء) بنقد الحكومة وتقويم أدائها بل وحتى سحب الثقة منها إذا تم التصويت على ذلك بالنسبة المطلوبة لإحلال المعارضة محل الأغلبية في النظم ذات الديمقراطية الراسخة، كما تشارك المعارضة في عمل اللجان البرلمانية والرقابية على الحكومة وتمتلك الصحافة[11]، ويجب أن لا يغيب عن الذهن أحيانا وجود معارضة سياسية خارج البرلمان وبشكل رسمي وقانوني معترف بها، لكن واقع الحال يبين إنقسم أو نسبة من المعارضة السياسية يكون عملها داخل البلد ولكن–بشكل سري –للخشية من متابعة ومراقبة أجهزة الحكومة ولجوئها إلى سياسة التخويف والترهيب والمتابعة ضد القوى المعارضة أو يكون مكان عملها في الخارج لاضطرارها لترك بلدها من جراء سياسات النظام الحاكم في القمع والملاحقة للقوى المناهضة والمعارضة لسياساتها وهذه الحالة تكثر في العديد من دول النامي، وتستخدم عادة النظم السياسية لمواجهة قوى المعارضة الكثير من الوسائل مثل ابعاد ومصادرة الأموال والممتلكات والقتل والتي ربما تصل للأهل أو أقرباء المعارضين، مع ذلك نبين ان هو على الرغم من وجود المعارضة السياسية في أي نظام سياسي في العالم إلا أنها تختلف من نظام إلى آخر بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تكون موجودة فيه وحسب نظرة ذلك النظام لتلك المعارضة، فمن حيث وضعها القانوني يمكن تمييز نوعين منها : المعارضة غير الشرعية التي تعني : القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في إطار النظام السياسي وتمنعها قانونيا "ودستوريا "من المشاركة، والمعارضة الشرعية : وهي القوى التي تعترف النخبة الحاكمة وتقرب وجودها قانوني[12].

ثانياً: الآليات غير السلمية وتتمثل فيما يأتي:

الانقلابات العسكرية والثورات التي تبتعد على الشرعية والقوانين الدستورية لتعاقب السلطة فالحكم يصبح بأيادي القادة العسكريين[13]، تنقلب السلطة العسكرية على النخبة السياسية الحاكمة وتسيطر على مؤسسات وأجهزة النظام السياسي ليصبح الحكم عسكري الا يتماشى ويتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي لأن الوصول إلى السلطة لم يكن على وفق المرجعية القانونية.

ثالثاً: معوقات التعاقب السلمي على السلطة:

قد يقف في سبيل تفعيل مبدأ التعاقب على السلطة مجموعة من العراقيل والمعوقات وتتمثل في[14]:

1-وجود اختلاف في القواعد والقوانين الدستورية وعدم وجود ضوابط محددة.

2-الائتلاف الحكومي غير المتجانس الذي يخلق عدم استقرار على مستوى السلطة.

3 -التفرد بالسلطة من طرف نخبة سياسية معينة ولفترة طويلة من الزمن.

4-تراجع دور المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

5-كثرة الأزمات الداخلية في النظام السياسي التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل الدولة.

إن وجود مثل هذه المعوقات من شأنه أن يؤثر على تعزيز النظام الديمقراطي داخل الدول ويضعف من مستوى المشاركة الشعبية كأساس في عملية التعاقب على السلطة لاسيما إن كانت هناك أزمات داخلية تخلق التوتر والتصادم وتعارض المصالح بين الفئات التي يتكون منها النظام، والذي يؤثر بالسلب على عمل مؤسسات الجهاز الحاكم. على ضوء ما تقدم يمكن القول إن تعاقب السلطة من أهم عناصر وركائز الحكم الديمقراطي المبني على الإرادة الشعبية لعموم أبناء المجتمع، وتواجه هذه العملية العديد من المشاكل والعقبات بسبب خرق القواعد القانونية المنظمة لهذه العملية وآلياتها، فأنظمة بعض دول العالم النامي لاتزال عاجزة عن إدراك المعنى الصحيح للسلطة في كونها سلطة الدولة وليست سلطة الحكام وانه لايمكن احتكارها من قبل قوة اجتماعية – سياسية واحدة، وحيث إن من مهام الدولة الحديثة تحقيق مصالح المجتمع بكل قواه، فلابد إن

تتمتع جميع هذه القوى بحق تولي السلطة أو المشاركة فيها، ومن ثم التأثير في صنع القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة، ولما كان من غير الممكن إن تتولى جميع القوى السياسية السلطة في الوقت ذاته فانه لابد إن يكون هناك اتفاق معني بالكيفية التي يتم بها تعاقب السلطة سلميا بين هذه القوى والالتزام به، فعندما تحتكر السلطة من قبل مجموعة معينة أو تشكيل معين اجتماعي – سياسي واحد في الوقت الذي تجد فيه تشكيلات أخرى نفسها مجردة من حق تولي السلطة أو المشاركة فيها يصبح العنف وسيلة الذين هم خارج السلطة من اجل الاستيلاء عليها وأداة الذين هم في السلطة لضمان البقاء في الحكم وبالنتيجة تتناقص كفاءة النظام السياسي في الاستجابة لجميع القوى الاجتماعية وإحداث التوازن بين هذه المطالب، ومن ثم يتضح أن التعاقب السلمي للسلطة يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي على النمط الغربي، اذ يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة[15].

المبحث الثاني: تناقضات البيئة الاجتماعية في لبنان

يعد البعد الطائفي سبب رئيسي في الأزمة اللبنانية، ذلك أن غياب الانسجام والتوحد الطائفي والمذهبي في لبنان كان لابد وأن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب الخطوط الطائفية، وقبل شرح دور العامل الديمغرافي في الأزمة اللبنانية سوف نستعرض أهم ما يتميز به المجتمع اللبناني (التركيبة السكانية).

المطلب الاول التركيبة السكانية

شكلت لبنان عبر التاريخ، وبفضل موقعها وطبيعتها الجغرافية مكاناً تلتقي فيه الحضارات والمذاهب الدينية المتنوعة والطوائف والاعراق، وتميزت ببنية مجتمعية معقدة جعلت قضية العيش المشترك فيها بين الجماعات المختلفة محور حياتها السياسية[16]، إذ غالباً ما يوصف المجتمع اللبناني بأنه أقرب إلى المجتمع الفسيفسائي منه إلى المجتمع

التعددي[17]، ويمتاز المجتمع اللبناني بكونه يتألف من عدة قوميات إلى جانب الطوائف التي يحتويها[18]، إذ يشكل العرب (95%) من مجموع سكان لبنان، والبالغ عددهم 6,082,357مليون نسمة حسب إحصائية للأمم المتحدة لعام 2017.[19]، فيما يشكل الأرمن 4%،والآخرون 1%. يذكر أن الكثير من المسيحيين اللبنانيين لايعتبرون أنفسهم عربًا وإنما أحفاد للكنعانيين القدماء، وتفيد إحصاءات أن ٥٧.٧٪ من سكان لبنان هم مسلمون (٢٨.٧٪ سُنّة، ٢٨.٤٪ شيعة، بالإضافة إلى أعداد صغيرة من العلويين والإسماعيليين)؛ بينما يشكل المسيحيون ٣٦.٢٪ (كاثوليك ماروني، أرثوذكسي يوناني، كاثوليك يوناني، مسيحي آخر)، دروز ٥.٢٪،وعدد قليل جداً من اليهود[20]، أما الأكراد فقد قدموا إلى لبنان من شمال العراق، خاصة مع الاضطهاد الذي تعرضوا له أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ توزعوا بين مناطق عدة في بيروت، وإن اكراد لبنان مسلمون على مذهب أهل السنة والجماعة عقائديا، وينتمون سياسياً إلى ثلاث أحزاب سياسية هي: الحزب الديمقراطي الكردي (بارتي) الذي لا يرتبط باتجاه سياسي معين، ومنظمة البارتي المنشقة عن البارتي الأم وهي معروفة بميولها اليسارية وارتباطها بجبهة الاحزاب الوطنية والتقدمية منذ عام 1973، ثم حزب رازكاي (الخلاص)، أما الأرمن فقد جاءوا إلى لبنان عندما حلت بعثة من الرهبان الأرمن الكاثوليك إلى لبنان نتيجة الحرب بين أرمينيا وتركيا أثر المذابح سنة 1915، ورغم الاندماج البطيء في المجتمع اللبناني وتشكيلهم وحدة منغلقة لها مدارسها وأنديتها وصحفها وأحزابها، إلا أن الأرمن انتقلوا إلى المؤسسات الصناعية والشركات التجارية.[21] ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية، وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة 5000 نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة، أما الطوائف المعترف بها رسميا فعددها 18 طائفة.[22] ينظر الى جدول رقم(1)

جدول رقم (1)

الطوائف المعترف بها في لبنان

الطوائف المسيحية	الطوائف الاسلامية
البطريركية المارونية	الطائفة السنية
بطريركية الروم الأرثوذكسية	الطائفة الشيعية (الجعفرية)
البطريركية الكاثوليكية الملكية	الطائفة الدرزية
البطريركية الأرمنية الأرثوذكسية	الطائفة العلوية
البطريركية الأرمنية الكاثوليكية	الطائفة الاسماعيلية
البطريركية السريانية الأرثوذكسية	
البطريركية السريانية أو السريانية الكاثوليكية	
الطائفة الشرقية النسطورية	
البطريركية الكلدانية	
الكنيسة اللاتينية	
الكنيسة الإنجيلية	
الكنيسة القبطية الأرثوذكسية	
الكنيسة الأشورية	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، **2001**، ص ص**14-15**.

المطلب الثاني: التركيبة السكانية والاستقرار السياسي

إن معرفة الخصائص السكانية للبنان يجعلنا نتساءل ما إذا كان هذا التعدد الطائفي والديني يمثل عامل توحيد أم انقسام؟ أو بمعنى آخر هل يمثل هذا التعدد سبب اللأزمة اللبنانية أم أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية؟.

ثمة من ذهب إلى بدعة القول بالمتعالي الطائفي، أي بأصالة الطائفة لجهة توليد الحقائق السياسية والثقافية والحقوقية، وذلك لسبب يعود إلى مركزية الطوائف في تشكيل الهندسة الإجمالية للروح الوطنية، وأن هذه المركزية سيكون لها أثرٌ حاسمٌ في إثبات موقعية المواطنة

في الحياة اللبنانية، ومع أن مثل هذه القول يفتح على حقل فسيح من النقاش، فهو يقترب إلى حد بعيد ومعقول من الصورة التاريخية للبنان، ولقد رأينا كيف فعلت الطائفية فعلتها لتحيل تلك الموقعية إلى فصل حميم من فصول حركتها، ثم ليظهر لنا كم لسلطان الطوائف من شأن حاسم في تشكيل حياة مواطنيه، لذلك نلاحظ أن اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد:[23].

اولاً: فهو في سياق الانتماء الطائفي، مواطن في طائفته، يدين بالولاء لقياداتها المدنية والدينية.

ثانياً: وهو أيضًا يعيش مواطنة جغرافية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث.

ثالثاً: وهو أخيرًا مواطن لبناني ينتمي قانونيًا وحياتيًا إلى الجمهورية اللبنانية، ومؤسساتها الدستورية.

غير أن المفارقة المذهلة في هذا المقام، هي أن الجمهورية اللبنانية في الوقت الذي تفرض قوانينها على مُواطِنِها في كل الحقول، فإنها لا تعترف به كمواطن إلا بصفة كونه منتميًا إلى طائفته أولًا، أو آتيًا بشهادة من تلك الطائفة تصدِّق انتماءه إليها،ولذا فمن البيِّن أن كل كلام على المواطن لا يستقيم إلا على خط موازٍ للطائفة التي ينتسب إليها، بالولادة أو بالولاء... ثمة صلة توليدية بين المواطن والطائفة، وبين المواطنة والطائفية، حتى ليَستوي القولُ على نفسٍ واحدة، بحيث يسري ذلك كقانون صارم على كل طائفة من الطوائف الثماني عشرة في لبنان والتي هي عبارة عن عديد أبنائها المنضوين تحت لوائها السياسي الجغرافي، في حين أن هؤلاء الأبناء ليسوا في الواقع سوى مواطنين مشوا تحت رايات طوائفهم كممر إجباري للعبور إلى الوطن، تلك هي الصورة الأولية التي تنطوي عليها الرابطة المعقَّدة بين الدولة والمواطن والطائفة في لبنان. لكن ما يفترضه فهم التكوين التاريخي لهذا البلد وأحوال المواطنة فيه، هو معاينة مسارات الطوائف، وأثر منظومتها السياسية والقانونية في ترسيخ البنيان الكلي للدولة الطائفية، والمجتمع الطائفي[24].

كثيرا ما جرى الربطبين التعدد الطائفي في لبنان وبين ثرائه الحضاري بسبب هذا التعدد، فمؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء، عام**1989**، أشار في بيانه الختامي إلى أن" تعدد

المعتقدات في لبنان يمثل مصدر ثراء حضاري من شأنه أن يساهم في بسط التآنس والتعايش السخي بين أبناء لبنان، وكثيرون هم الذين يعتقدون أن السبب الطائفي في الحر وباللبنانية، لايعدو كونه سببا إضافيا من جملة أسباب، خارجية وداخلية، دفعت إليه دفعا، واستعملت من أجل إظهار هو إخراجه إلى مقدمة المسرح والصورة إمكانيات هائلة[25].

فمشكلة لبنان الاساسية اليوم وغداً هي مشكلة اجتماعية،((فالنظام السياسي في واقع مؤسساته الراهنة يفرض على واحدنا ان يعيش طائفياً من المهد الى اللحد شاء ذلك أم أبى)) كما يقول عصام نعمان، ويضيف ((يولد واحدنا لأبوين من طائفة من الطوائف الثمانية عشر المعترف بها، يكون ذلك عادة على يدي قابلة أو مستشفى من نفس طائفة الأبوين، ينشأ في جو عائلي مشبع بقيم طائفته وتقاليدها وشعائرها، يرسله أبواه إلى مدرسة الطائفة أو الى مدرسة اقرب ما تكون الى روحها وتقاليدها، حتى إذا اجتاز المرحلة الثانوية انتسب الى جامعة الطائفة أو إلى جامعة أقرب ما تكون الى روحها وتقاليدها، وما ان يتخرج حتى تكون وظيفة ما في الإدارة محجوزة على اسم طائفته دون غيرها فيتيسر له التمتع بها ومن ثم يتقلب في مختلف المناصب والمراكز العائدة لطائفته في الادارة والحياة العامة، وإذا ما أراد الزواج فلا شك في انه سيختار زوجته في الغالب من بين بنات طائفته، وإذا أراد في أثناء ذلك كله ان ينشط سياسياً أو اجتماعياً فبامكانه الانتساب إلى الحزب المعبر عن أهداف طائفته ومصالحها أو إلى الجمعية الخيرية التي تساعد المحتاجين من أبنائها، وعندما يوافيه الأجل بعد عمر طويل يصلى على جثمانه في كنيسة الطائفة او جامعها ويوارى في مقبرتها)) [26]، وقد أفرز هذا الوضع تشابكاً رهيباً في المصالح والمطالب، كان من شأنها تفكيك نسيج المجتمع اللبناني وإضعاف الشعور بالوحدة بين اللبنانيين، حتى بات البعض يتحدث عن ضرورة قيام دولة فيدرالية في لبنان، تتعايش فيها كانتونات عدة وشعوب لبنانية ذات أصول إثنية ودينية مختلفة، ومن ثم اصبح لكل طائفة مؤسساتها المدنية، التي تعمل على تقديم الخدمات لأبناء تلك الطائفة.[27]

فالطائفة في لبنان، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءا بالعائلة مرورا بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لايعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة

بعضويته فيها[28]، وكما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سبب اللانقسام الداخلي، فإنها تشكل أيضا مبررا من اسباب تدخل قوى خارجية عديدة .فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية، فمثلا المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطا تاريخيا ووثيقا بفرنسا، كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة، والسنة بدول الخليج، أما الشيعة فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لكثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا[29].

المبحث الثالث: اشكالية النظام السياسي في لبنان

حصلت لبنان على استقلالها من فرنسا في العام١٩٤٣، وكانت منذ نشأتها قد واجهت حالة عدم استقرار سياسي فضلا عن كونها دولة ضعيفة تفتقر الى مقومات الدولة القوية او من الممكن ان تتطور وتكون قوية رغم ان كل عهد رئاسي تعاقب على الحكم في لبنان، اختار رموزا سياسية معينة لمباشرة الحكم، ان كان على مستوى رئاسة الحكومة او الوزراء، ورغم ان كل عهد رئاسي طبع ولايته بسمات عامة ميَّزته عن غيره ببعض الجوانب، فإن جميع تلك العهود ارتكزت في الاساس على مصدرين ثابتين لممارسة الحكم: الاول دستور **1926** وتعديلاته، والميثاق الوطني **1943**، غير ان هذين المصدرين لممارسة السلطة، لم يكونا في الواقع مصدرين جامدين لجهة تأويل الصلاحيات بين اطراف الحكم، خصوصا بالنسبة للمصدر الثاني (الميثاق)، اذ ان هذا الاخير لعب دورا بارزا في تليين آلية الحكم والتعاون بين رأسي السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة). وتأكيدا على ذلك فقد تمسّك مؤيدو الميثاق ومعارضوه بضرورة الرجوع اليه في الحالات التي لجأ فيها الحكم على مستوى رئاسة الجمهورية الى التطبيق الحرفي للدستور، باعتبار ان كلا المصدرين(الدستور والميثاق) هما مكملان لبعضهما البعض من حيث الممارسة العملية للسلطة، وان عدم المجاراة او التوفيق بينهما يمكن ان يؤدي الى ازمات حكومية[30].

المطلب الاول: النظام السياسي في لبنان وفق دستور 1926 والميثاق الوطني لعام 1943

وضع الميثاق الوطني لعام 1943، في وقت كان الشاغل الأول، وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا الهاجس الأوحد، تحرير لبنان من الانتداب الأجنبي، فكان مطلب التحرير يتقدم في كل تفكير وطني على أي مطلب أخر، والعمل في سبيل تحقيقه يطغى على أي اعتبار أخر، فجاء الميثاق الوطني آنذاك ليوحد عزم اللبنانيين وارادتهم على تحقيق الاستقلال، واقتصر في صيغة بسيطة غير مكتوبة، على التصدي للمخاوف التي كانت تباعد بين العائلتين اللتين يتكون منهما المجتمع اللبناني (المسلمين والمسيحيين)، وقد اقتصر الميثاق على نفيين هما: لا للوحدة مع الجوار العربي ولا للحماية الاجنبية، وكان المقصود من هذا العهد تحديداً طمأنة المسيحيين الى تخلي المسلمين عن المطالبة بالاندماج مع سوريا، وطمأنة المسلمين الى تخلي المسيحيين عن التمسك بمظلة الحماية الفرنسية، وبدا أن هذه الصيغة كانت كافية لتوحيد إرادة اللبنانيين ورص صفوفهم على مطلب الاستقلال.[31]

وفيما يتعلق بالنظام السياسي في لبنان فيمكن التطرق إليه ولو بشكل مختصر من خلال المؤسسات الدستورية التي تمارس الحكومة مهامها من خلالها.

أولاً: السلطة التشريعية، السلطة التشريعية في لبنان تتولاها هيئة واحدة هي مجلس النواب، (وأصبح عدد أعضائه 108 بعد أن كان 99، وجاء هذا التغير بناءً على اتفاق الطائف وأصبح حالياً 128 نائباً)، الذي يختار بالانتخاب (المادة 24) من الدستور، وقد حدد قانون الانتخاب مدة العضوية بأربع سنوات[32]،والمجلس يمارس سلطة التشريع ومراقبة الحكومة، وفي المصادقة على القوانين التي لا يميز الدستور بينها، اذ تندمج فيها كافة القواعد القانونية دون تمييز بين مجالي القانون والتنظيم[33]،وان المجلس النيابي في لبنان وإن كانت له اختصاصات كثيرة من اقرار الموازنة إلى محاكمة الرؤوساء والوزراء إلى تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية، إلا ان أهمها التشريع ومراقبة أعمال الحكومة لأنهما الأساس بل العمود الفقري للنظام البرلماني.[34]ففيما يخص تشريع القوانين فقد أعطى

الدستور اللبناني لمجلس النواب ممارسة الوظيفة التشريعية التي تتمثل في حق التشريع على نحو أساسي أصيل فللمجلس الحق في اقتراح القوانين، فقد نص الدستور اللبناني في المادة(16)، المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17تشرين الأول1927، على ((أن تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب)). أما من حيث الحق باقتراح القوانين فان المادة (18) من الدستور اعطت هذا الحق لمجلس الوزراء ومجلس النواب بقولها ((لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين ولا ينشر قانون مالم يقره مجلس النواب)).[35]وفيما يخص مراقبة الحكومة فإن لمجلس النواب حق مراقبة الحكومة وأعمالها وذلك بتقرير حق المجلس في مساءلة الوزارة بأجمعها وكل وزير على حدة وذلك استناداً للمادتين (66-68) من الدستور فقد اشارت المادة (66) إلى ((أن يتحمل الوزراء اجماليا تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون فرادى تبعة أفعالهم الشخصية))، ويعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء، فيما نصت المادة (68) بالقول ((عندما يقر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على ذلك الوزير أن يستقيل))[36]. أي أن للبرلمان حق مساءلة الحكومة عن طريق توجيه الأسئلة والاستجوابات والمسؤولية تضامنية وفردية، من هنا نستنتج أن الحكومة لا يمكن أن تبقى في الحكم إلا إذا حصلت على ثقة مجلس النواب، لإنها ضرورة دستورية لاستمرار الوزارة في الحكم.

ثانياً: السلطة التنفيذية، تتكون السلطة التنفيذية في لبنان من رئيس الجمهورية والوزارة.

اولاً: رئيس الجمهورية: لقد ورث رئيس جمهورية لبنان بعد الاستقلال العام1943 الصلاحيات نفسها التي كان المندوب السامي الفرنسي يمارسها بحسب دستور 1926 أما بعد اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها، فإن رئيس الجمهورية يتولى فقط سلطة رعائية، إذ جاء في المادة 49 من الدستور أن "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور ويمارس رئيس الجمهورية صلاحيات عديدة منها[37]:

1- يرأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت، ويرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3-يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

4-يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب.

5- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

6- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

7-يصدر منفردا المراسيم بقبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة.

8-يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

فوثيقة الطائف والتعديلات التي جاءت بها عملت على نقل عدد من السلطات التي كان رئيس الجمهورية من وطابها، اذ كرس اتفاق الطائف استقلالية السلطة التنفيذية وكذلك خضوع الجيش لسلطة مجلس الوزراء .وهذا على عكس دستور 1926 الذي أكد في المادة 17 منه على أن (السلطة التنفيذية ترجع إلى رئيس الجمهورية الذي يمارسها بمساعدة الوزراء)[38]، وكان الهدف من هذا التعديل هو إيكال السلطة إلى جهة في الدولة تكون مسئولة أمام مجلس النواب عن أعمالها باعتبار أن رئيس الجمهورية، بحسب الدستور، لا تبعة عليه إلا عند خرقه للدستور وفي حالة الخيانة العظمى (المادة60) كما هدف إلى تطوير صيغة المشاركة الطائفية في الحكم بما يؤمَن قدرا اكبر من التمثيل والتوازن، باعتبار أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن الطوائف، كان تعيين الوزراء ورئيس للوزراء من وطاب رئيس الجمهورية، أما حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف، فإن اختيار رئيس الحكومة يتم نتيجة لاستشارات نيابية ملزمة بعد أن يطلع رئيس مجلس النواب رسميا على نتائجها، كما يقوم رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية وسياسية عامة قبل تشكيل حكومته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية) (المادة 53 من الدستور). وبعد أن كان أمر انعقاد مجلس الوزراء أمرا مستحيلا في غياب رئيس

الجمهورية، أصبح مجلس الوزراء يدعى للانعقاد بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وحضور رئيس الجمهورية لا يعطيه الحق في التصويت، وإنما له حق النقض خلال 15 يوم، وبعد أن كانت المفاوضة وإبرام المعاهدات من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده وذلك حسب المادة 52 من دستور 1926، أصبح ذلك بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وأن هذه المعاهدات لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء[39].

ثانياً: مجلس الوزراء: يتولى مجلس الوزراء–حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف –السلطة الإجرائية، وهذا ما عبرت عنه المادة (17): تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء . وهو يتولاها على وفق احكام هذا الدستور.

ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات.

2- السهر على تنفيذ القوانين والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية.

3- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم على وفق القانون.

4- حلم جلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شليد الحكومة عن العمل، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، فهو يمثلها ويتكلم باسمها ويعد مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء وهو يمارس الصلاحيات التالية حسب المادة (64)[40].

5- يرأس مجلس الوزراء، ويجري الاستشارات لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها.

6- يطرح سياسة الحكومة أمام البرلمان، ويوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم باستثناء مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

المطلب الثاني: تناقضات النظام السياسي في لبنان

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، (مقدمة الدستور، فقرة ج)، الشعب فيها هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية (مقدمة الدستور، فقرة د)، إلى هنا وينتهي نص مقدمة الدستور، أو القواعد العامة فيما يتعلق بتوصيف النظام في لبنان، ومنها يظهر واضحاً أن النظام برلماني ديموقراطي والشعب فيه مصدر السلطات، إن التعديل الذي أدخل على الدستور بموجب اتفاق الطائف قد أزال الإلتباس الذي كان حاصلا على المستوى القانوني فيما يتعلق بانحراف النظام اللبناني نحو النظام الرئاسي، فلقد تحول النظام السياسي اللبناني، من نظام برلماني الى نظام رئاسي خاصة وان السلطة الاجرائية التي كان يمارسها رئيس الجمهورية سنداً للمادة 17 من الدستور بمعاونة الوزراء، تحولت بعد تعديل هذه المادة الى مجلس الوزراء مجتمعاً وليس الى رئيسه[41].

وقد أجمع رجال القانون والسياسة على أنّ تعديلات الطائف غيّرت طبيعة النظام اللبناني، لكنهم لم يُجمعوا على طبيعة هذا النظام، إذ استمر خلافهم حول طبيعة النظام الجديد، فالطبيعة الجديدة لنظام السياسي ليست واضحة، فعمدوا إلى تصنيف لبنان ضمن الجمهوريات القلقة، أو غير المستقرة، موصفِّاً البعض هذا النظام بالديموقراطي الأوليغارشي، الذي يعني حكم القلة، أي حكم مجموعة ضيقة تنجح في البقاء في السلطة مهما تكن المنعطفات الإيديولوجية، والبعض الآخر يشبه النظام اللبناني بالبولبارشية، وتعني ديموقراطية الجماعات، التي لا مكان فيها للمواطن بحد ذاته، وهذه الجماعات هي جماعات طائفية-إقطاعية- مافيوية في لبنان بطبيعة الحال، كما أن هناك من يرى في النظام اللبناني نظاماً فوضوياً أو هو يعني بذلك غياب الدولة، وربما هو يستنتج ذلك من غياب دور المؤسسات الرقابية، ونفوذ زعماء الطوائف وميليشوية الزعماء السياسيين، إنَّ بنية النظام السياسي في لبنان لم تجعل من العمليَّة السياسيَّة تدخل الإطار المدني، المرتكز على

أسس تقوم على التوازنات السياسيَّة الهادفة إلى التنافس على وفق مشاريع، تتَّفق عليها أو تعارضها القوى السياسيَّة، ضمن مفهوم الدولة الجامعة، إنَّما هي أسيرة توازنات لا تلبث أن ترتدي الرداء الطائفي، الذي يغلِّب مصلحة الطائفة على حساب مصلحة الدولة، والذي لا يعكس بالضرورة الطروحات السياسيَّة التي ترجِّح طرحاً على آخر وفق معايير الديمقراطيَّة التنافسيَّة، إنَّما بالفعل يقبع على النظام ويكبِّل الإرادة السياسيَّة التي تحاول التفلُّت من بنيته اللاديمقراطيَّة. إنَّ الرهان على النص الدستوري كضامن للتوازنات المجتمعيَّة، التي أصبحت في بنية التوازنات السياسيَّة، قد لا يكون مجدياً وقد لا يتَّفق مع بنية الدَّولة الحديثة المتفاعلة باتِّجاه التواصل القائم على المصالح، في أغلب الأحيان، وليس بالضرورة تلك القوى المتشكِّلة من بنى طائفيَّة، "ذلك أنَّ النص لا يضمن ذاته، وضمانته في الفعاليَّة تكمن غالباً خارج النص، في بنية السلطة وتوازن القوى في المجتمع والثقافة السياسيَّة السائدة والقضاء المستقل واستقلاليَّة القرار الداخلي[42]، فيما عزى فريق من المحللين، صعوبة توصيف النظام اللبناني إلى تركيبة المجتمع اللبناني المؤلفة من أقليات متقاربة في العدد على مستوى أكبرها، وأيضا على مستوى أصغرها، وتصارعها على السلطة، ومنهم من رأى في ارتباط الطوائف اللبنانية بولاءات إقليمية ودولية لحماية نفسها سبباً لعدم اتضاح معالم النظام، ومنهم من رأى أن النظام الإنتخابي المعتمد هو وراء كل الفوضى القائمة ووراء إيصال نفس الأشخاص بصورة دائمة إلى مجلس النواب، وبالتالي فإن النظام في الدولة يصاغ على قياس مصالحهم[43].

ولعل أهم مادة في الدستور اللبناني لعام **1926**، التي كانت وراء ترسيخ الطائفية في لبنان، هي المادة (**95**)، سواءً في أصلها الذي صيغ عام **1926**، أم بعد تعديلها عقب الاستقلال، تعديلاً لم يؤثر في مضمونها الذي اقتصر على حذف جملة ((وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب))، وقد نصت على مايأتي ((بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الاولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة، في الوظائف العامة، وفي التشكيل الوزاري، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة)).[44] فالدستور اللبناني هو الدستور الوحيد من نوعه من ناحية اعتماده النظام الطائفي، فقد ركز

الدستور على حقوق معترف بها للطوائف، إذ نصت المادة (24) من الدستور ((توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين).[45] واستناداً الى المواد (24) و(95)، جرى توزيع المقاعد على الطوائف بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، دون الالتفات الى النسبة العددية لهذه الطوائف.[46]وهي بذلك أدت الى تكريس للأمر الواقع، اذ جعلت المجتمع السياسي اللبناني قائماً على طوائف يؤلف كل منها كياناً ذاتياً بحيث أصبحت أجزاء عضوية في الدولة، تشترك عبر ممثليها، في تكوين إرادة الدولة، من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها وتسييرها.[47]

وإذ كان النظام الديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات، فإن النظام السياسي اللبناني كثيراً خرق هذا الفصل بالتدخل والتداخل بين السلطات ومحاولات الاستئثار والهيمنة على القوى المسيطرة على مؤثرات القضاء وكذلك على البرلمان، لذلك سرت مسألة (الترويكا)[*] حكم التوافق الثلاثي بين الرؤوساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، وفي كل فترة نلاحظ رجحان كفة أحد الرؤساء الثلاثة على باقي المؤسسات، في حين خضعت السلطة القضائية لهيمنة رجال السياسة واستخدام القضاء في ميدان التنافس والصراع السياسي، وبذلك فقد النظام الديمقراطي أحد أهم ركائزه وهو الفصل بين السلطات لتقوم كل منهما بدورها، فالسلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة تدخلت في العمل التشريعي والبرلماني وأخضعت القضاء لسلطتها، فيما يمارس القضاء العمل السياسي عبر الخضوع لرغبات السلطة التنفيذية، كما شل عمل مجلس النواب في الرقابة والمحاسبة لاشتراكه في المكاسب السياسية للسلطة التنفيذية والقضائية.[48]

اما فيما يتعلق بالفراغات الرئاسية التي حصلت في لبنان قبل عام 2014، فقد سبق للبنان أن عرف حالات ثلاث من الفراغ الرئاسي، كانت الأولى من 18 الى 22 ايلول 1952 بعد عزل الرئيس بشارة الخوري، تشكلت حكومة عسكرية برئاسة فؤاد شهاب

لأيام قليلة والتي تولّت صلاحيات الرئيس حتى انتخاب كميل شمعون رئيساً، اما الثانية فامتدت من 23 ايلول 1982 الى 23 ايلول 1988، مع انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وتعذّر انتخاب خلفًا له، شهد لبنان انقسامًا سياسيًا أدى الى قيام حكومتين الأولى برئاسة العماد ميشال عون والثانية برئاسة الدكتور سليم الحص واللتين تنازعتا صلاحيات رئيس الجمهورية، والثالثة كانت بين 23 تشرين الثاني 2007 الى 25 ايار 2008، مع انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود وتعذّر انتخاب خلفاً له، تولت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة صلاحيات رئس الجمهورية حتى انتخاب العماد ميشال سليمان[49].

وفي 24 ايار 2014 انتهت ولاية الرئيس الثاني عشر للجمهورية اللبنانية كما بدأت حيث دخل الرئيس ميشال سليمان القصر الرئاسي وحيداً دون أن يتسلم الرئاسة من خلفه عاد وغادر قصر بعبدا دون أن يسلمه الى سلفه. ومع شغور المنصب الأول في الدولة اللبنانية يكون لبنان قد دخل مجدداً في مسار سياسي ودستوري عنوانه الفراغ والذي لا يمكن لأحد اليوم أن يتكهّن بكيفية الخروج منه أو عن طول المرحلة القائمة والنتائج التي قد تنتج عنها. في نظام ديمقراطي برلماني كالنظام اللبناني، منح الدستور السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب صلاحية انتخاب رئيس الدولة. فالى جانب صلاحيّته التشريعية وصلاحيته السياسية في مراقبة عمل السلطة التنفيذية، تعتبر عملية انتخاب رئيس الجمهورية من المهام الرئيسية التي يتوجب على مجلس النواب اللبناني القيام بها والتي من شأنها ضمان مبدأ توازن السلطات[50].ينظر الى الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

نماذج انتقال السلطة في لبنان (رئيس الجمهورية) (1946-2016)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
بشارة الخوري	1943 بالانتخاب	1952 العزل بالقوة	انتخابي- سلمي	تم تمديد رئاسته
كميل شمعون	1952 بالانتخاب	1958 العزل بالقوة	انتخابي- سلمي	رفض تسليم السلطة بعد انتهاء مدته

فؤاد شهاب	1958 بالقوة	1964 انتهاء مدته القانونية	تدخل عسكري عنيف	
شارل حلو	1964 بالانتخاب	1970 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	
سليمان فرنجية	1970 بالانتخاب	1976 انتهاء مدته القانونية	انتخابي سلمي	
الياس سركيس	1976 بالانتخاب	1982 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	
بشير الجميل	1982 بالانتخاب	1982 الاغتيال	انتخابي–غير سلمي	اغتيل قبل توليه السلطة
امين الجميل	1982 بالانتخاب	1988 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	
رينيه معوض	1989 بالانتخاب	1989 الاغتيال	انتخابي– سلمي	اغتيل بعد توليه السلطة بعدة ايام
الياس الهراوي	1989 بالانتخاب	1998 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	تم التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى
إميل لحود	1998 بالانتخاب	2007 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	تم التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى
ميشال سليمان	2008 بالانتخاب	2014 انتهاء مدته القانونية	انتخابي– سلمي	
ميشال عون	2016 بالانتخاب	لازال في السلطة		

المصدر: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص199. وكذلك ينظرالى: موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):www.presidency.gov.lb/

نستنتج من خلال تحليل الجدول أعلاه ان مسألة التعاقب على السلطة في لبنان لم تكن تمر بالصورة الصحية والتي تعبر عن النهج الديمقراطي، فكثيراً ما نلاحظ ان مسألة انتقال السلطة تمر بمنعطف حرج وخطير من خلال رفض تسليم السلطة، او اغتيال رئيس الجمهورية، او التمديد لرئيس الجمهورية، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على عدم الاستقرار السياسي وبالنتيجة والتي أثرت بشكل كبير على مسألة انتقال السلطة.

يمكن القول ان آفة لبنان فيما يتعلق بقضية انتقال السلطة ترجع في الحقيقة الى أمرين:

الامر الاول: هو ان هذا البلد وفي إطار معاناته الحروب بات عرضة للتدخلات الخارجية وهي كثيرة ومتشابكة بقدر ما هي معقدة، فالحرب الاهلية (1975–1989) لم تكن حرباً في لبنان فقط، بل كانت حرباً على لبنان، اي من خلاله، ومن ثمّ كانت حالات

الخروج عن الخط الديمقراطي مرتبطة بعوامل خارجية أو ناجمة عنها، على سبيل المثال، كان رفض كميل شمعون تسليم السلطة على الرغم من انتهاء مدّته عام **1958** لأسباب خارجية، فقد استعان شمعون بالولايات المتحدة الامريكية وبالفعل تحركت الغواصات والبوارج الامريكية في اتجاه لبنان بناءً على طلبه، كذلك حين طلبت مجموعة من ضباط الجيش المسلمين الذين قاموا بمحاولة انقلاب تم اجهاضها في بدايتها، طلبت من سليمان فرنجية التنازل عن السلطة عام **1976**، قبل انتهاء مدّة رئاسته كان هناك تدخل من جانب الجيش السوري، وعموماً فتأثير العوامل الخارجية ما زال يفعل فعله في لبنان[51].

الامر الثاني: هو ان لبنان عانى ويعاني وجود أزمة نظام بوجه عام، هذه الازمة لم تكن ناجمة عن مشكلة في انتقال السلطة وإنما هي التي انعكست على انتقال السلطة، بعبارة أخرى لم تكن العلاقة بين انتقال السلطة والنظام السياسي في لبنان تفاعلية كما هي الحال في كل نظم العالم، وانما كانت علاقة من جانب واحد احتلت فيها عملية انتقال السلطة دائماً مكان المتغير التابع، لقد عنى ذلك أن الصراع على السلطة في لبنان لا يمثل إلا جزءاً من صراع عام وأشمل على القيم السياسية ككل بين الطوائف المتباينة، ومن ثمّ فقد بات العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة فيه هو (التوافق الوطني)، هذا التوافق الذي كان يجد ترجمته الواقعية في مسألة التوازنات الطائفية حتى وقت قريب، ولكن لسوء الحظ فقد تعاونت الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية والبيئة الاقليمية، تعاونت كلها على إضعاف الدولة في لبنان، ومن ثم فقد أقحمت نوعاً جديداً من التوازنات في معادلة التوافق الوطني، وهو التوازنات بين المؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية[52].

وهنا لابد من التطرق للانتخابات النيابية لعام **2018**، وما افرزته تلك الانتخابات، فهي انتخابات عامة كان يفترض أن تجرى سنة **2013**، ولكن لفشل مجلس النواب في عملية انتخاب رئيس جديد، قام بالتمديد لنفسه حتى **2018**، أجريت الانتخابات يوم **6** مايو **2018** وتم التنافس فيها على **128** مقعد في مجلس النواب اللبناني وتشكيل حكومة جديدة بعد إئتلاف كتل مكونة من **65** نائب وأكثر،على وفق نتائج الانتخابات،

فاز حزب الله وحلفاؤه السياسيون بمقاعد أكثر مما حصلوا عليه من قبل، وتقلصت حصة تيار المستقبل بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري بنسبة الثلث، ضاعفت القوات اللبنانية، وهي حزب يميني مسيحي مناهض لحزب الله، مقاعدها من 8 إلى 16 داخل كتلة الجمهورية القوية، وقد جرت الانتخابات النيابية على وفق قانون جديد للانتخابات النيابية اللبنانية صدر في يونيو 2017، يستبدل النظام الانتخابي السابق والذي جرى العمل به منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية سنة 1920، ينص القانون الجديد للانتخابات على تقسيم لبنان إلى 15 دائرة انتخابية، ويقوم فيها الناخبين باختيار نوابهم بنظام التمثيل النسبي، إذ توزع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على القوائم المرشحة حسب نسبة الأصوات لكل قائمة في الانتخابات، وبعد اعلان نتائج الانتخابات كلف الرئيس اللبناني العماد ميشيل عون رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة بعد استشارات نيابية حصل خلالها على تأييد غالبية الكتل النيابية المنبثقة عن انتخابات السادس من مايو. وأكد قادة الكتل ضرورة الإسراع بتشكيل الحكومة للبدء بإنعاش الاقتصاد الذي يعاني من الركود منذ تكليف رئيس حكومة تصريف الأعمال الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة على إثر إجراء الانتخابات النيابية وما أسفرت عنه من مجلس نيابي جديد تبدلت فيه لوحة موازين القوى والتوازنات داخله عما كانت عليه في المجلس السابق. ولا تزال عملية تشكيل الحكومة تواجه المصاعب والعديد من العقد، والتي يمكن القول بأن بعضها غير منطقي ويتعارض مع نتائج الانتخابات، وبعضها موضوعي. وهذه العقد تتمثل بثلاث هي[53]:

العقدة الأولى: مطالبة كتلة القوات اللبنانية بحصة وزارية تفوق حجمها النيابي، فهي تطالب بأربع وزارات بينها نائب رئيس الحكومة، في حال كانت الحكومة ستشكل من ثلاثين وزيرا، غير أن الواقع لا يسمح لها أن تحصل على أكثر من ثلاثة وزارات لأن عدد أعضاء كتلتها النيابية 15 نائبا، ولهذا فهي تواجه اعتراضا قويا من كتلتين أساسيتين، كتلة التيار الوطني الحر وعددها 29 نائبا ويحق لها 6 وزارات، وكتلتي حركة أمل وحزب الله

30 نائبا يحق لهما 6 وزارات، ومن ثم إذا كانت القوات تريد أربع وزارات فإن كلا من الكتلتين المذكورتين ستطالبان بحصة وزارية أكبر أي بزيادة وزير لكل منهما. وهو ما ألمح إليه أمين حزب الله السيد حسن نصرالله في كلمته الأخيرة التي تطرق فيها إلى مطالب البعض بحصة تتجاوز حجمهم، وفي مثل هذه الحال سيطالب بزيادة حصة حزب الله وأمل. وكذلك الحال بالنسبة للتيار الوطني الذي يرفض إعطاء القوات حصة أكبر من حجمها النيابي.

العقدة الثانية: رفض تيار المستقبل برئاسة الرئيس سعد الحريري التخلي عن احتكاره لتمثيل الطائفة السنية في الحكومة، كما كان عليه الحال في أعقاب انتخابات 2005 وانتخابات 2009، مع أنه في انتخابات 2018 لم يحصل تيار المستقبل على غالبية المقاعد السنية، فحسب النتائج هناك عشرة نواب سنة فازوا من خارج تيار المستقبل، ما يعني أن هؤلاء العشرة يحق لهم أن يمثلوا بوزيرين والمستقبل بأربعة وزراء.

العقدة الثالثة: وهي إصرار الحزب التقدمي الاشتراكي على تسمية وزراء الطائفة الدرزية الثلاثة ورفض القبول بتوزير النائب طلال ارسلان لكون كتلته ليس فيها نواب دروز غيره، وكتلة التقدمي تضم معظم النواب الدروز.

هذه المعطيات دفعت الأوساط الإعلامية والسياسية إلى التساؤل عما إذا كان سيجري تذليل هذه العقد في فترة قريبة وتشكل الحكومة في فترة قصيرة، أم أن الأمر سيطول أكثر من ذلك؟، في هذا السياق هناك اتجاهان:

اتجاه يرى أن العقد سيجري حلها وقد بوشر بمعالجة بعضها، وهناك أجواء مشجعة منها إمكانية أن يجري تسمية رئيس الجمهورية لوزير سني من ضمن حصته، وان القوات اللبنانية قد وافقت على التخلي عن المطالبة بنائب رئيس مجلس الوزراء الذي يتمسك بتسميته رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وبقي موضوع استمرار تمسكها بأن يكون لها أربعة وزراء، أما عقدة العقد الدرزية فهناك حديث عن التسليم للحزب التقدمي بتسمية الوزراء الثلاثة، بالمقابل هناك اتجاه يرى أن تذليل العقد ليس بالأمر السهل وقد يطول أكثر وذلك لسببين أساسيين:[54].

السبب الأول: إن تيار المستقبل يحاول عدم التسليم بنتائج الانتخابات والبناء عليها في تشكيل الحكومة، وهو يتصرف أو يريد أن يستمر في سياسة الاحتكار والاستئثار بالتمثيل السني ورفض تمثيل النواب المعارضين له في الحكومة، وهذا يعني الضرب بعرض الحائط بنتائج الانتخابات من ناحية، ومخالفة ما نص عليه دستور الطائفة لناحية القواعد التي اعتمدت في تشكيل الحكومات من ناحية ثانية ومثل هذا التوجه المخالف لقواعد تأليف حكومات ما بعد الطائف يشكل عقدة لا يمكن حلها إلا على أساس تسليم الرئيس الحريري بحقيقة أن تياره خسر الكثير من المقاعد في البرلمان الجديد وأنه لم يعد يستطيع أن يحصل على ذات الحصة الحكومية التي كان يتمتع بها في الحكومة السابقة، وإلا ما هي قيمة إجراء الانتخابات وما نتج عنها إذا لم تنعكس في إعادة تشكيل السلطة.

السبب الثاني: هناك قناعة بأن فريق المستقبل وحلفائه في قوى 14 آذار لا يريدون تسهيل تشكيل الحكومة على أساس نتائج الانتخابات التي لم تأت لمصلحتهم، لان ذلك سيؤدي إلى إحداث تغيير في التوازن السياسي داخل الحكومة ومن ثم في آلية اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات الداخلية والاقتصادية والمالية، والسياسات الخارجية المرتبطة بالموقف من القضايا والصراعات في المنطقة، ولاسيما الموقف من العلاقة مع الحكومة السورية ومعالجة ملف النازحين السوريين حيث يسود توجه لدى التيار الوطني الحر وفريق 8 آذار بضرورة إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المالية التي تسببت بتفاقم أزمة الدين العام والعجز في الموازنة وتفشي الفساد على نطاق واسع، وكذلك العمل على التواصل مع الحكومة السورية لتأمين عودة النازحين السوريين، ويبدو أن فريق 14 آذار لا يريد تسهيل تشكيل الحكومة لمنع حصول هذا التحول في سياسات لبنان الداخلية والخارجية، وهو يفتعل العقد أمام تأليف الحكومة للتغطية على السبب الفعلي السياسي المرتبط بعلاقاته بدول خارجية ليس لها مصلحة في هذا التوقيت بحصول تبدل في سياسات لبنان الخارجية إزاء ملفات المنطقة لأن ذلك سيؤثر سلبا عليها بإضعاف موقفها.

لقد أفرزت الانتخابات النيابية موازين قوى مشابهة لما كانت سابقاً مع بعض التعديلات الطفيفة، منذ البدء بالحديث عن تشكيل الحكومة، أعلنت قوى الحكم عن

نيتها في الهيمنة على القرار السياسي، وعن تشكيل ما يشبه النظام الرئاسي، وتجلى ذلك في الإفصاح عما يمكن إعطاؤه لهذا الطرف، أو ما لا يمكن، وبدأ أركان الحكم، خصوصاً من يدور في فلك الرئاسة، يمارس سلطة لا تقع ضمن صلاحياته، في خطوة تريد تكريس أمر واقع مخالف لنصوص اتفاق الطائف. في المقابل، اندلع صراع القوى الطائفية الساعية كل منها إلى نيل حصة أساسية في الحكم، والمستعدة لتعطيل التشكيل إذا لم تُلبَّ مطالبها. هكذا يقف كل طرف عند متراسه، غير مستعد للتنازل[55].

وبناءً على ما ذكر في اعلاه نبين إن ازمات الانتخابات اللبنانية توضح لنا موقف القوى السياسية من الكيان اللبناني أكثر مما يؤكد تمسكها بالنظام الديمقراطي، وذلك من خلال النزاع الذي اتخذ شكلاً طائفياً، بالرغم من الإقرار بضرورة السلم الأهلي وهذا ما يؤدي الى تعرض لبنان بأستمرار لحالة عدم الاستقرار، أي ان الكيان والهوية والمؤسسات كانت وما زالت مادة جدل وتفسير بين مختلف القوى اللبنانية[56].

المبحث الرابع: السياسات الإقليمية والدولية وتعاقب السلطة في لبنان

رغم أن التناقضات الداخلية اللبنانية، ادت دوراً في لبنان، فمن المؤكد أن السبب الأهم يعود إلى التدخلات الخارجية، فقد أثرت فيه كثيراً الصراعات الإقليمية والدولية، فكان مسرحاً لهذه الصراعات رغم اختلاف الأطراف أو انسحاب طرف معين ودخول طرف آخر في اللعبة، والدول الأكثر تأثيرا في مسار الأزمة اللبنانية هي سوريا والمملكة العربية السعودية و(اسرائيل) وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فكل واحدة من هذه الدول كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر في لبنان.

وعلى هذا الأساس، انطلقت بعض التحليلات للأزمة اللبنانية من منظور سياسي جيوبوليتيكي، مركزة على البيئة السياسية الإقليمية وأدوار الدول المعنية بالوضع في لبنان، وتحديدا سوريا، (اسرائيل) وإيران، ومن ثم تحليل دور كل طرف من الأطراف المحلية على وفق التحالف الخارجي والداخلي، وعلى وفق الموقع الذي يحتله في المعادلة الإقليمية بصفة عامة، فضلاً عن دراسة وتحليل دور بعض القوى الدولية في الأزمة اللبنانية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، فالواقع اللبناني يمثل إلى حّدما مرآة عاكسة للواقع

الإقليمي والدولي، فلبنان حسب سليم الحص (رئيس وزراء لبناني سابق) يكون بخير يسوده الهدوء والاستقرار إذا كانت العلاقات الإقليمية والدولية على خير ما يرام، هكذا تبدو صحة لبنان مرآة لصحة العلاقات بين قوى ودول في الخارج[57].

المطلب الاول: السياسات الاقليمية

اولاً: سوريا

يمكن القول ان التدخل السوري في لبنان كان مبكرا، وبشكل مكثف أكثر من أي طرف خارجي، ودخولها كانت حتى شعار قومي وأمني بحجة استدعائها من لبنان لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية للانفراد بهل تستمر في إطار قوات الردع العربية **1976**، ومن ثم فإن الهدف المعلن هو مساعدة لبنان للخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة (سياسية وعسكرية)[58]، وإن التدخل السوري في لبنان جاء لتحقيق عدة أهداف لعل أهمها:

1- التدخل السوري في لبنان ناجم عن إدراك سوريا لأمنها القومي بعد هجمات (اسرائيل) المختلفة واحتلالها للجولان، حيث رأت أنه لايمكن بناء أمنها فقط على الحدود بل كذلك في توظيف أراضي لبنان[59].

2- بعدما فقدت سوريا سيطرتها على الجولان، ظهرت حاجتها المتزايدة في استعمال الساحة اللبنانية، ليس لكشف الهجمات (الإسرائيلية) والتصدي لها في الوقت المناسب فحسب، بل لتحسين موقعها الاستراتيجي، فوجودها في لبنان يكسبها رصيدا ردعيا هاما من شأنه أن يصحح الخلل الحاصل في فقدانها لبعض مواقعها الاستراتيجية.

3- سعت سوريا من خلال تدخلها إلى الحفاظ على وحدة لبنان، ذلك أن سوريا تتأثر بدرجة كبيرة بأمن لبنان، لذا فإن صيانة أمنها ضد أي طرف يتطلب ضمان استقرار لبنان وجعله قويا، بما يعني أن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة في هذا البلد سيؤدي إلى تقسيمه لدويلات طائفية، تعود سلبياتها على لبنان وعلى سوريا أيضا[60]. كما أن وحدة لبنان تشكل ورقة من أوراق الضغط في الصراع

العربي (الاسرائيلي) بدلا منالتجزئة التي تعزز مكانة (اسرائيل) التي تهدف إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية.

4- تمثل الورقة اللبنانية بالنسبة لسوريا أحد عناصر قوتها في نطاق عملية التسوية السلمية، حيث ربطت أي تسوية بين لبنان و(اسرائيل) بالتسوية بين سوريا و(اسرائيل)، ولعل أبرز مثل على ذلك هو الضغط السوري على الرئيس اللبناني أمين الجميل لإلغاء اتفاق ماي1983 الذي كان قد توصلت إليه (اسرائيل) ولبنان[61].

إن التدخل السوري في لبنان جعل سوريا حاضرة في كل الصدامات بين اللبنانيين، إما كطرف مع أو ضد فريق لبناني معين، وإما كحكم بين القوى اللبنانية المتصارعة، مما أعطى لها المكانة الأولى عسكريا في لبنان. كما أهل التواجد العسكري السوري القوي في لبنان(من حيث عدد الجنود ومن حيث نوعية السلاح المتقدم نسبيا الذي أدخلته إلى لبنان) سوريا للعب الأدوار الأساسية في هذا البلد، إلى جانب أداتها السياسية في تعاملها مع القوى الداخلية والخارجية[62]، وانقسم اللبنانيين حول التواجد السوري في لبنان بين المؤيد والرافض للتواجد العسكري السوري، وما زاد من الانقسام اللبناني هو قضية التمديد للرئيس إميل لحود وكذلك القرار1559، فطبقا للدستور اللبناني تنتهي عهدة الرئيس لحود في سبتمبر2004، إلا أن سوريا أصرت على تعديل الدستور وتمديد فترة رئاسته لمدة 3 سنوات أخرى، وهو الأمر–تمديد ولاية لحود –الذي أثار ردة فعل عنيفة وسلبية لدى أطراف متعددة كان كل منها يأمل في أن يكون التبديل الرئاسي منفذ التحقيق أهداف محددة، كما شكل تحدي التوجهات الإدارة الأمريكية في المنطقة في وقت كان يركز فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش على الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط، وهو ما عجل باستصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في سبتمبر 2004، والذي نص على مايلي[63]:

1- انسحاب كل ما تبّقى من القوات الأجنبية من لبنان) والمقصود هنا هو انسحاب القوات السورية دون قوات الاحتلال (الاسرائيلية) من مزارع شبعا وفقا لعدم اعتراف الأمم المتحدة بأن مزارع شبعا تابعة للسيادة السورية.

2- تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية (حزب الله).

3- دعم وتوسيع سلطة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية (والمقصود هنا إعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفا للرئيس إميل لحود دون تدخل سوري).

وكذلك انقسم اللبنانيون حول القرار بين مؤيد ورافض للقرار، ولكل من الطرفين حجج وملاحظات.

لقد جاء اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق (رفيق الحريري) ليكرس حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها اليوم المجتمع اللبناني، وكان رفيق الحريري في طليعة الرفض للتمديد للرئيس اميل لحود، وكان آنذاك رئيسا للحكومة، وقد صرح علنا انه (يكسر يد هو لايوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود) لكن تمتمد يد ثلاث سنوات له، اذ تم تفخيخ موكبه في بيرو تم ما ادى الى مقتله مع ٢٠ من مرافقيه في 2005/2/14، وتوجه الاتهام الى سوريا، وطالبت الحكومة اللبنانية تحقيقاً دولياً ثم طلبت انشاء محكمة دولية لمحاكمة الجناة والمتورطين في اغتيال (رفيق الحريري) رغم اعتراض سوريا على ذلك، خوفا من تسييس المحاكمة واتهام النظام السوري بالوقوف وراءها، وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي ٢٨ شباط ٢٠٠٥ قدم (عمر كرامي) استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال، ومن الجانب السوري اعلن الرئيس (بشار الاسد " في ٥ اذار ٢٠٠٥ سحب الجيش السوري من لبنان بعد ٢٩ عاما من الدخول اليها، بالمقابل اقام حلفاء سوريا في لبنان مهرجاناً خطابياً يشكرونها على دورها الفاعل في لبنان، وفي ٧ نيسان ٢٠٠٥ كان مجلس الامن قد اصدر قراراً بتشكيل لجنة تحقيق دولية

في اغتيال الحريري، بناءً على مشروع امريكي –فرنسي بريطاني تم تكليف القاضي الالماني (ديتلي فميليس) بمهمة رئيس اللجنة[64].

كما شهدت لبنان ما بين المدة من ٢٩ ايار و١٩ حزيران ٢٠٠٥ اول انتخابات تشريعية تجري منذ ٣٠ عاما في ظل غياب الوجود السوري مما اعطاها حيوية ملفته للنظر، لان هذه الانتخابات تحررت من الهيمنة السورية[65]، لكن تبقى الأزمة السورية التي بدأت عام 2011، المصدر الأساسي للتهديدات والتداعيات التي شهدها لبنان، والتي يمكن أن تستمر مفاعيلها لسنوات أو عقود مقبلة، هذا وسبق للرئيس بشار الأسد أن حذّر من زلزال إقليمي يشمل جميع دول المنطقة، وأنّه من الواقعي أن يشعر لبنان الذي يشكّل الخاصرة الأضعف لسوريا باهتزازات خطيرة جراء تطورّات الأزمة وامتدادها، وبالفعل فقد كانت تداعيات الأزمة قوية ومزلزلة للبنان بنتائجها السياسية والأمنية والاقتصادية وذلك للانقسام الداخلي بين اللبنانيين حول مؤيد للنظام ومؤيد للثورة والتي ضخّمتها الخلافات السياسية والتجاذبات الحاصلة ولفشل سياسة النأي بالنفس، إضافة للتهديدات الإرهابية لأمن لبنان حيث شهد لبنان عمليات تفجير متكرّرة. تراجعت التهديدات الإرهابية بفضل الجهود الجبارة التي بدأها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية. ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية حدوث اختراقات إرهابية في المستقبل، وكذلك أزمة النازحين السوريين[66].

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات فقد عادت الوصاية السورية لتحجز موقعها داخل السلطة اللبنانية فرضت على أنصارها مرشحين معينين وأتت بهم إلى سدة البرلمان. فتحت ملفات مثيرة للجدال، من قبيل التنسيق السوري اللبناني، ومن مدخل النازحين السوريين إلى لبنان، مستندة إلى قوى داخلية لا تزال تدين لها بالولاء، خصوصاً الإفادة من موقع الرئاسة والقوى التي تواليها. ليست الأصابع السورية بعيدة من التعثر الحكومي، كما أن الشروط السورية، المستور منها والمعلن، ستكون حاضرة في التشكيلة الجديدة وفي بيانها الوزاري[67].

ثانياً: المملكة العربية السعودية

كانت المملكة العربية السعودية ولازالت على علاقات سياسية وطيدة مع اطراف لبنانية عديدة، خاصة مع الزعامات السنية، وقد اسهمت المملكة العربية السعودية منذ استقلال لبنان على دعمه وفي شتى الميادين، السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والانسانية[68]، وقد جسدت المملكة العربية السعودية دورها في حل الخلافات بين اللبنانيين، اذ لعبت دور الوساطة في اتفاق الطائف عام **1989** الذي انهى الحرب الاهلية[69]. وحافظت المملكة العربية السعودية على وجودها في الداخل اللبناني من خلال علاقتها باسرة الحريري وقوى **14** اذار، اذ وفرت الدعم السياسي لها اقليمياً ودولياً[70]. وتحدد الدور السعودي تاريخياَ في لبنان من خلال استقبال اللبنانيين وتأمين فرص عمل لهم بما فيهم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، ومحاولة انهاء الحرب الاهلية عبر الموفدين والقمم العادية ودعم لبنان سياسياً في المحافل الدولية واستضافة النواب اللبنانيين لانجاز اتفاق الطائف ودعم عملية التنمية والاعمار[71]، واستمر الدعم السعودي للفرقاء السياسيين في لبنان، على أثر العدوان (الاسرائيلي) على لبنان في صيف **2006**، ووجه الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية خطاباً حول دعم لبنان قائلاً " ان دعم لبنان واجب علينا جميعاً، ومن يقصر في دعم لبنان فهو مقصر في حق نفسه وعروبته وانسانيته"[72].

بالمقابل شهد العلاقات اللبنانية– السعودية توتر وركود بفترات مختلفة، اذ شهدت العلاقة بين البلدين توترات في مطلع العام **2011** حين سقطت حكومة سعد الحريري بعد انسحاب وزراء حزب الله وحلفائه منها ونشر الحزب المئات من عناصره في شوارع بيروت في استعراض قوة ذكَّر بأحداث **7** أيار **2008**، وتصاعد التوتر في ظل الحكومة الجديدة التي سمح حزب الله بتشكيلها برئاسة رجل الأعمال، نجيب ميقاتي، على خلفية إطاحة الحزب بالتزاماته في "اتفاق الدوحة"، كما ألغت المملكة العربية السعودية، في شباط **2016**، عقد تسليح فرنسي للجيش اللبناني كانت ستتكفل بتسديد قيمته البالغة **3** مليارات دولار، معتبرة أن ثمة خطرًا من ذهاب أسلحته إلى حزب الله، وأتبعت الرياض

الإجراء المذكور بتصعيد جعلها تُصنّف ودولُ مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عُمان) حزب الله (منظمةً إرهابية)، وتُبعد مع أبوظبي والمنامة عشرات اللبنانيين المقيمين فوق أراضيها، في الثالث من تشرين الثاني 2017، وبعد أيام من زيارة له إلى السعودية التقى خلالها عددًا من المسؤولين في المملكة، دُعي سعد الحريري من جديد إلى الرياض، ووُعد هذه المرة بلقاء الملك. ترافق الأمر مع دعوة الرياض للعديد من الأمراء ورجال الأعمال والمسؤولين السعوديين السابقين المقيمين في الخارج لزيارتها للقاء الملك أيضاً، ومع وصول هؤلاء، اعتقلتهم السلطات الأمنية مع آخرين مقيمين داخل المملكة ونقلتهم إلى فندق "ريتز" الذي تم إخلاؤه من النزلاء، ونقلت وسائل الإعلام عن مقربين من ابن سلمان اتّهامات للمعتَقَلين بالفساد وهدر الأموال العامة، في الوقت نفسه، انقطعت أخبار الحريري عن مستشاريه، ليظهر على شاشة "العربية" في اليوم التالي، في الرابع من تشرين الثاني 2017، معلنًا استقالته من رئاسة الحكومة اللبنانية، متوعدًا إيران بقطع ذراعها في المنطقة، ويمكن القول: إن في ملابسات "استقالة" الحريري و"احتجازه" في الرياض عناصر عدة، بعضها سعودي داخلي وبعضها لبناني–إقليمي وبعضها الأخير يرتبط برهانات سعودية على سياسات جديدة للبيت الأبيض تجاه المنطقة[73].

وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية لعام 2018، فقد حصدت المملكة العربية السعودية نتائج سياستها العشوائية في لبنان، حيث مني فريقها السياسي بهزيمة واضحة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تمثلت بسقوط الوزير السابق (أشرف ريفي)[*] الذي كان يمثل مشروعاً بديلاً للرئيس سعد الحريري ورأس الحربة في المواجهة السعودية مع إيران على الساحة اللبنانية، كما تمثلت الهزيمة السعودية بتراجع كتلة تيار المستقبل بزعامة الحريري وسقوط عدد كبير من مرشحي قوى 14 آذار، في المقابل تقدم النفوذ الإيراني المتمثل بالثنائية (حزب الله وحركة أمل)،ويرى الكاتب والمحلل السياسي علي حمود أن خسارة المعسكر الموالي للسعودية في الانتخابات النيابية تعود الى التخبط السياسي وسوء الإدارة اللذين تميز بهما السلوك السعودي تجاه لبنان، ولعل أبرز الاسباب هي استقالة الحريري في الرياض ومن ثم العودة عنها في بيروت، وقد ادى ذلك الى إحداث انقسامات عدة افضت

إلى خسارة الحريري، اولاً داخل الساحة السنية، اذ واجه تيار المستقبل في المدن الكبرى ذات الأغلبية السنية لوائح عدة، ما أدى الى تشرذم صفوف جمهوره، وهو ما تسببت به السعودية نفسها، من خلال تعاملها العشوائي على الساحة اللبنانية ودعم قوى وشخصيات مختلفة ليست وازنة في المعادلة، وثانياً تقدمت القوات اللبنانية ضمن تجمع **14** آذار على حساب تيار المستقبل، وهنا يبرز أيضا الدور السعودي، وثالثاً على المستوى الوطني العام، بدأ الحريري ضعيفا في مواجهة الخصوم على المستوى اللبناني، وعن معركة رئاسة الحكومة قال حمود: على الرغم من المظاهر فان الحريري يبقى المرشح الأول، لأنه ورغم الخسائر يبقى الزعيم السني الاول، ويحظى بدعم عدد من الفرقاء، اهمهم فريق رئيس الجمهورية، وكتلة الرئيس نبيه بري، ويضاف اليها دعم القوات اللبنانية التي ستكون لها كلمة وازنة في تشكيل الحكومة الجديدة، وكذلك الامر بالنسبة لكتلة النائب جنبلاط، وكل هذا مفاده أن ممثل السعودية الأول في لبنان سيكون خاضعا لتوازنات جديدة، وسيكون مجبرا على إجراء حسابات دقيقة، وتقديم التنازلات للخصوم وللأصدقاء على حد سواء[74].

ثانياً: (اسرائيل)

يمكن القول إن حالة النزاع بين لبنان و(اسرائيل) هي من عمر النزاع العربي–(الاسرائيلي) خاصة منطقة الجنوب التي بقي تعرضة للعمليات المتقطعة وكذلك الإجتياحات (الاسرائيلية)، ورغم العمليات العسكرية المتقطعة التي كانت تقوم بها (اسرائيل) ضد خلايا الفدائيين الفلسطينيين المنتشرة في منطقة الجنوب، إلا أن اشتغال المستوى السياسي والعسكري (الاسرائيلي) بلبنان بدأ مع انفجار الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان **1975**، اذ برزت نقاشات حول مستقبل لبنان: ومصير السلطة المسيحية، وخطر الأسلمة، والتدخل السوري، والتقسيم[75]،

وقامت (اسرائيل) في فترة الحرب الأهلية اللبنانية بغزو لبنان مرتين، اختلفت أهدافها في كل مرة[76].

وفي حين أعلنت (اسرائيل) أن الحرب التي شنتها على لبنان في تموز **2006**، أو ما أطلقت عليه تسمية (الجزاء المناسب) رد على عملية(الوعد الصادق) التي قام بها حزب الله، كانت مجرد دفاع عن النفس لأن أسر الجنديين يشكل اعتداء مسلحا على (اسرائيل) وشن حرب عليها، اذ لخص أو لمرت في أو لخطاب له صبيحة الإعلان عن شن حربه على لبنان أهدافها الرئيسية بإعادة الجنديين المختطفين دون شروط مسبقة أو القضاء على حزب الله وبناه التحتية، وتغيير الواقع الذي كان قائما على الجبهة الشمالية حتى اندلاع هذه الحرب، إلا أن ذلك يدحضهما تم كشفه بعد هذه الحرب مباشرة من أن (اسرائيل) قد رتبت الأمر منذ أكثر من سنة، عندما وضعت خطة تقوم بموجبها (اسرائيل) باجتياح الجنوب اللبناني بشكل مباغت للإجهاز على حزب الله، لكن قيام حزب الله بالعملية هو الذي عجل الهجوم (الاسرائيلي) ليتم قبل الموعد المحدد له[77].

وعموماً فان (اسرائيل) كانت تهدف من خلال عدوانها على لبنان تحقيق الاتي:[78].

1- تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على (توازن الرعب) وخلق توازنات جديدة في لبنان والمنطقة.

2- تحرير الجنديين الأسيرين من قبضة حزب الله من دون شروط.

3- تنفيذ ما تبقى من القرار **1559** القاضي بتفكيك ونزع سلاح المليشيات في لبنان.

4- القضاء على حزب الله سياسياً عبر تصفية قياداته جسدياً والقضاء على قدراته العسكرية.

5- القضاء على البنة التحتية الاجتماعية والخدمية للحزب.

وفيما يتعلق بالموقف (الاسرائيلي) من نتائج الانتخابات اللبنانية الاخيرة فقد صرح وزير التعليم (الاسرائيلي) نفتالي بينيت إن مكاسب حزب الله في الانتخابات اللبنانية تظهر أنه

لا فرق بين الدولة والجماعة الشيعية المدعومة من إيران وأضاف أن (اسرائيل) يجب ألا تفرق بينهما في أي حرب مستقبلية، وقال بينيت وهو عضو في مجلس الوزراء الأمني المصغر على تويتر "حزب الله = لبنان"وتابع "دولة (اسرائيل) لن تفرق بين دولة لبنان ذات السيادة وبين حزب الله وستعتبر لبنان مسؤولا عن أي عمل داخل أراضيه"[79].

ثالثاً: ايران

اما بخصوص ايران فان لها تاريخ متجذر في منطقة الشرق الاوسط، ولها امتدادات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية معقدة، الامر الذي أدى الى ان تقوم ايران بتأدية دور تاريخي في مواضع اقليمية شتى،[80]، وبرزت التطلعات الايرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة منها لتجاوز المشكلات الداخلية اذ حرصت ايران على تنمية مساعيها تجاه الجوار الاقليمي سواء بعد التدخل الامريكي في افغانستان عام **2002**، او بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام **2003**، فالمشروع الايراني في منطقة الشرق الاوسط يهدف الى إعادة طرح ايران كقوة اقليمية، غير أن المسألة الإيرانية تجاوزت حدود السعي إلى تصدير الثورة الايرانية إلى التأثير المباشر في قضايا أمن واستقرار المنطقة ككل، فإيران حالياً تلعب دورا واضحا في الأمور الداخلية لبعض الدول ومنها لبنان، فهي لاتقدم الدعم للدولة ولكن لفئات داخلية معينة مثل حزب الله وحركة أمل، الأمر الذي يهدد الشرعية السياسية لهذه الدولة ويخلق أزمات داخلية[81].

اذ يمثل حزب الله احد أهم الاوراق الداعمة لما تسميه ايران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس والنظام السياسي في سوريا، لذلك دعمته ايران معنوياً وسياسياً وعسكرياً، برز بشكل مؤثر اثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام **2006**، اذ مكن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات (الاسرائيلية)، وقد اصبح تحالف ايران بحزب الله يتجاوز سقف السياسة ليصل الى التحالف المرجعي، ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية، ويمكنها من استهداف المنشأت العسكرية في شمال (اسرائيل) انطلاقاً من موقع حزب الله في جنوب

لبنان[82]. وأن الهدف الرئيسي للسياسة الإيرانية في لبنان يتمثل في احتفاظ حزب الله بقوته ونفوذه من خلال وزنه ودوره في البرلمان وفي الحكومة لأن هذا يعطي إيران قدرة على التوازن مع (اسرائيل) في حال التفكير بضربة (اسرائيلية) أو أمريكية لإيران فإن جبهة جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال والرد العنيف إلى قلب (اسرائيل)، ومن خلال حزب الله وصلت إيران إلى حماس والجهاد في فلسطين ما جعلها تتحكم أيضا إلى حد ما في السياسات العربية والإسلامية حيال الصراع العربي (الاسرائيلي) فتفرض بالتالي توازنا مع العرب (مصر والسعودية تحديدا) يصلبها إلى التوازن مع المجتمع الدولي بخصوص ملفها النووي، كما اعتبرت قوى **14** آذار أن إيران تستعمل حزب الله كذراع عسكري لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية كقوة إقليمية جديدة وكذلك لتحقيق طموحاتها النووية على المستوى الدولي، فخطف الجنود (الاسرائيليين) مثلا، وما نتج عنه من حرب تموز الأخيرة، كان في توقيته رسالة إيرانية للمجتمع الدولي أنها تملك ورقة عسكرية لحماية نفسها من أن تتعرض لسوء من الغرب وبوجه خاص لمفاعلها النووي[83].

أما إيران فقد اعتبرت على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفيأن "ما تقدمه إيران لحزب الله يدخل في باب الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي وأنه لو كان هناك دعم عسكري لكانت (اسرائيل) هزم تقبل ذلك بكثير، كما نفى آصفي أن لبلاده جنودا في لبنان أو أن بلاده هي مصدر الصواريخ التي أصابت البارجة الحربية (الاسرائيل) ومحطة قطار حيفا كما روجت لذلك الإذاعة (الاسرائيلية)[84].

وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية وخاصة بعد فوز حزب الله بما يقارب السبعين مقعد فيجب عدم الاستهانة بتصريحات قائد الحرس الثوري عن «حكومة مقاومة»، وعن أن حزب الله يملك عدداً من النواب يصل إلى **74** نائباً، أي أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس، بما يسمح له بفرض القوانين التي يرغب في إقرارها، التصريح يعبر عن توجهات إيرانية تجاه الساحة اللبنانية، ضمن وجهة ترى في هذه الساحة المنطلق للتدخلات الإقليمية. يأتي هذا الاهتمام بعد شعور نظام طهران بأن ما يحصل على الساحة السورية

سائر إلى خروجها ومعها ميليشياتها من هذه الساحة، كما أن النفوذ الإيراني في اليمن سائر إلى الانحسار بعد التطورات الميدانية الأخيرة. أما الوجود والنفوذ الإيرانيان في العراق، فهما موضع صراع طائفي وقومي في الوقت ذاته، تبقى الساحة اللبنانية الوحيدة الهادئة، وتملك فيها النفوذ بلا منازع، وعندما احتسب سليماني العدد، لم يكن يتحدث من فراغ، فإضافة إلى الكتلة الشيعية، احتسب معها كتلة رئيس الجمهورية التي لا تخرج عن توجهات «حزب الله»، كما احتسب النواب التابعين أصلاً للوصاية السورية. لذا، يجب عدم الاستهانة بهذه المعادلة الجديدة، وهي معادلة تتدخل الآن بقوة في تشكيل الحكومة وفرض التوجهات السياسية التي تريد[85].

المطلب الثاني: السياسات الدولية

اولاً: الولايات المتحدة الامريكية

إن الدور الأكبر والمحوري في لبنان هو ذاك الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية، فإستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية، تعد إيران وتحالفها مع سوري او حزب الله عدوا للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولمواجهة هذه القوى تحالفت الإدارة الأمريكية مع إحدى الكتل في لبنان (الحكومة اللبنانية) ضد الكتل الأخرى (المعارضة)، وأحبط تخطط المصالحة، وعدت أن المعارضة في لبنان هي (غير شرعية)[86]، ويعتقد سليم الحص–رئيس الوزراء اللبناني السابق–أن الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في نشر الفتنة في المجتمعات العربية، بدءاً بالعراق وفي سوريا وفي لبنان وفلسطين وهدفها الرئيس بإنشاء منطقة خاضعة للمصالح الأمريكية وتسمح بنشوء (اسرائيل) المهيمنة[87]، فالولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع (اسرائيل) على ان حزب الله يشكل الخطر الأكبر والعقبة الأقوى أمام تقدم عملية السلام وذلك من خلال تحالفه مع منتصفها بالمنظمات الإرهابية الفلسطينية حركتي حماس والجهاد[88].

كما كشف تداعي أحداث الحرب (الاسرائيلية) في تموز **2006**، على لبنان أنه المتكن مجرد حرب (اسرائيلية) فقط، وإنما كانت حربا أمريكية في الأساس، فالولايات المتحدة

الأمريكية خاضت في لبنان حربا بالوكالة حيث ذهبت بعض المصادر (الاسرائيلية) إلى القول بأن الإطار العامل هذه الحرب وأهدافها وتسلسلها الزمني قد جرى الإعداد له في واشنطن وفي إطار لجنة الحوار الاستراتيجي الأمريكي (الاسرائيلي)[89]، ويؤكد هذا الأمر ما جاء على لسان مستشار في وزارة الدفاع من أن البيت الأبيض ((كان يبحث منذ بعض الوقت عن سبب لضربة استباقية ضد حزب الله)) وأضاف ((لقد كان هدفنا إضعاف حزب الله، والآن هناك من يقوم بهذا الأمر غيرنا))[90] وكشفت مجلة بولتيكو الأمريكية تفاصيل موسعة عن الصفقة التي وقَّعها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مع إيران، وأتيح بموجبها استمرار حزب الله اللبناني المدعوم من طهران، مؤكدةً أن هذه الصفقة كانت جزءاً من الصفقة التي أبرمها أوباما مع إيران وعُرفت باسم صفقة الاتفاق النووي في عام **2015**، وقالت المجلة في تحقيق مطول لها، إن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية جمعت أدلة على تحوُّل حزب الله من منظمة عسكرية سياسية مؤثرة في الشرق الأوسط إلى نقابة دولية للجريمة؛ حيث يُعتقد أن الحزب كان يجمع سنوياً قرابة مليار دولار من تجارة المخدرات والسلاح، وبحسب المجلة الأمريكية، فإنه وتحديداً في عام **2008**، رصدت إدارة مكافحة المخدرات توجه كميات من الكوكايين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإن من يقف وراء تلك العمليات هو حزب الله المدعوم من إيران، لتبدأ بعدها حملة أطلق عليها اسم "كاساندرا"، أثبتت أن الحزب تحول إلى منظمة لتجارة المخدرات[91].

وفي الوقت الحاضر (**2018**) يتّفق محللون على أنّ القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، ستكون له ارتدادات واضحة على المشهد السياسي اللبناني، عقب الانتخابات البرلمانية، فإما أن يسرّع في تفكيك "الألغام" المزروعة أمام مرحلة تكليف رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، أو يفرض معطيات جديدة ذات صلة بما يفرضه التقاطع بين الواقعين المحلي والإقليمي، يأتي ذلك في ظل التقدّم الذي أحرزه بالاقتراع، تحالف "حزب الله" و"حركة أمل"، على حساب تياريْ "الوطني الحر"، الذي ينتمي إليه رئيس البلاد ميشال عون، و"المستقبل" بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري، غير أن التطورات التي فرضها الإعلان الأمريكي، جعلت الضبابية تخيّم على مرحلة فائقة

الحساسية في لبنان الذي يستعد لتشكيل حكومته، في سياق متفجّر، يجعل المشهد المحلي مفتوحًا على أكثر من سيناريو، بينها إعادة تسمية رئيس الوزراء الحالي سعد الحريري، لتشكيل الحكومة، وذلك رغم امتلاك "حزب الله" الغالبية، وهو ما حصل بالفعل[92].

الباحث اللبناني وليد الأيوبي، اعتبر في حديث للأناضول، أن انسحاب واشنطن من الاتفاق الإيراني ، يشكّل "استدارة كبيرة ونقطة تحوّل في المنطقة"، الأيوبي أشار أن "لبنان سيتأثر حتماً بهذا التحوّل، نظراً لوجود 'حزب الله' الذي يؤدي دوراً عسكرياً أساسياً، باعتبار تم وقعه على الحدود مع (اسرائيل)، كما أنه يعتبر حليفًا لإيران"، ورأى الخبير أن "(اسرائيل) لعبت دوراً كبيراً في قرار ترامب بشأن الاتفاق النووي، وذلك عبر اللوبي اليهودي الموجود في الولايات المتحدة، والدور المؤثر الذي يطلع به الأخير"، ورأى أن "واشنطن صعّدت دبلوماسياً وسياسياً، غير أنها لا تريد التصعيد عسكرياً، فالأمر يقتصر حتى الآن على التشنج الدبلوماسي"، وفي إسقاط للمتغيرات الإقليمية والدولية على الواقع اللبناني، قال الأيوبي إن موازين القوى التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية اللبنانية تمضي لصالح إيران وليس للولايات المتحدة وحلفائها"، وأشار الى أن الحكومة الجديدة ستحمل أغلبية واضحة لـ"حزب الله"، لكنه سيتم تسمية الحريري مجدداً لتولي رئاستها، وهذا الأمر يرضي واشنطن"[93].

ففي محاولة لسبر اغوار التأخير في تشكيل الحكومة لا بد من التوقف عند المؤشرات الخارجية التالية:[94].

اولًا: نجاح الاتفاق الاميركي – الكوري الشمالي والذي اعطى الرئيس الامريكيترامب ورقة رابحة تجاه ايران التي اصبحت الدولة النووية الوحيدة المتمردة على ارادة المجتمع الدولي. من هنا يتوقع ان تتشدد واشنطن في الضغوط على ايران وقد تكون احدث بوادر تشدد الدعم الأميركي في الأيام الاخيرة لهجوم التحالف العربي ضد منطقة الحديدة اليمنية الاستراتيجية لأسقاط واحدة من اهم اوراق ضغط ايران (عبر الحوثيين) والسيطرة على الميناء الاستراتيجي والمنفذ الوحيد للحوثيين الى البحر.

ثانيًا: اتفاق الطرفان الروسي والسعودي على عدم تخفيض السعر العالمي للنفط مما يعطي موسكو المزيد من الاستقرار الاقتصادي في مقابل صفقة ما حيكت خطوطها العريضة، باتجاه التضييق على الوجود الايراني من خلال تولي موسكو الضغط على النفوذ الايراني في سوريا في مقابل مرونة الرياض في دعمها المعارضة السورية، ففي المشهد الاقليمي المتوتر والمتصاعدة حدة توتره ثمة سباق مع الوقت ذات ارتدادات على الساحة اللبنانية: في موازاة استمرار الضغط العسكري (الاسرائيلي) – الاميركي والسياسي الروسي على الايرانيين في سوريا وتراجع الحوثيين في الحديدة اليمنية، هناك اعادة سيطرة سياسية – ايرانية على الوضع العراقي خصوصًا بعدما نجحت طهران من خلال الجنرال قاسم سليماني في ترتيب تحالف بين مقتدى الصدر الزعيم الشيعي ذات الخط العربي والمنتصر في الانتخابات النيابية الاخيرة وزعيم الحشد الشعبي هادي العامري المدعوم ايرانيًا ما سيضعف بالتأكيد رئيس الوزراء العبادي والخط الاستقلالي العراقي عن النفوذ الايراني .

ثالثًا: في هذا السباق، يبدو كل طرف اقليمي محشور في الوقت وفي تحقيق اكبر قدر ممكن من الانجازات لتحسين شروط التفاوض ما ينعكس حشرًا في الداخل اللبناني ولاسيما على صعيد تشكيل الحكومة، حيث كل طرف ينتظر ما سوف تؤول اليه "حفلة الكباش" الدولي الاقليمي الممتد من بيونغ – يانغ وصولا الى غزة والضفة الغربية في فلسطين، لذلك يمكن فهم أسباب امتعاض القوى اللبنانية الداخلية المنضوية في اكثريتها تحت لواء المحور الاقليمي الايراني – الممانع والمقاوم من التأخير في التشكيلة الحكومية، في وقت باتت طهران بأمس الحاجة الى توظيف الانتصار النيابي الداخلي للاتيان بتشكيلة حكومية تخدم اجندتها وتضمن عبر (حزب الله) المكاسب السياسية والاستراتيجية في لحظة المواجهة الكبرى والحرب المرتسمة، والرياض المنغمسة في المواجهة المباشرة وغير المباشرة في مواجهة طهران تجد نفسها في خضم معركة تحجيم نفوذ "حزب الله" في لبنان إبان الانتصار النيابي الاخير، بما لا يسمح بتشكيل حكومة مقاومة موالية سياسيًا لايران.

رابعًا: من مجمل هذه المشاهد يمكن فهم تأخير عملية تشكيل الحكومة، تلك العملية الواقفة اليوم امام مفترق طرق متناقضة ومتصارعة في لحظة ارتسام معالم الحسابات الدولية والاقليمية المتصادمة وتكريسها على ارض واقع الجبهات العربية المندلعة بدءًا من سوريا

ثانياً: فرنسا

تعتبر فرنسا اللاعب الدولي الأول على الساحة اللبنانية منذ إصدار الدستور اللبناني لعام 1926، والميثاق الوطني لعام 1943، والذي وضع الأسس الطائفية للنظام السياسي اللبناني[95]، ومرت العلاقات اللبنانية– الفرنسية بفترة من التراجع والركود في المدة (1982–1988) وذلك بسبب الهيمنة الامريكية على القرار اللبناني في بداية عهد الرئيس أمين الجميل[96]، الا ان الدور الفرنسي مالبث ان عاد الى لبنان بعد عام 1988 في عهد الرئيس ميشال عون، اذ ايدت فرنسا اتفاق الطائف (1989) وبعد رحيل ميشال عون ووصول إلياس الهراوي الى رئاسة الجمهورية تراجع الدور الفرنسي بسبب لجوء ميشال عون الى فرنسا فضلاً عن تنامي النفوذ الامريكي في لبنان مرة اخرى[97]، وفي بداية التسعينيات وبعد وصول رفيق الحريري الى سدة الحكم اصبح لفرنسا دور جديد هو دور المانح والداعم لمؤسسة إعادة الأعمار واستمر هذا الدور اكثر من عقد وتوج بعقد مؤتمري باريس الاول والثاني للدول المانحة للبنان[98]، اما دور فرنسا تجاه الأزمة اللبنانية– السورية فلا يمكن إنكاره، بل ان فرنسا أحد الفاعلين الدوليين البارزين في التطورات المتلاحقة المرتبطة بها، اذ مارست فرنسا الضغط المباشر على السوريين من أجل سحب قواتهم من لبنان، ونتج عن هذا الضغط صدور القرار 1559 عن مجلس الامن الذي نص على خروج القوات السورية من لبنان[99]، وبخصوص الموقف الفرنسي من التجديد للرئيس إميل لحود فقد رأت فرنسا ان التعديل الدستوري بتجديد ولاية لحود شكل تحدياً للمجتمع الدولي وفتح الباب امام تطورات محتملة في الحياة السياسية في لبنان، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري كانت فرنسا في مقدمة الداعمين لتشكيل لجنة تحقيق دولية

في الحادث وتبنت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا مشروع قرار يقضي بتشكيل هذه اللجنة[100].

وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية لعام **2018**، فقد رحبت فرنسا باجراء الانتخابات التشريعية في لبنان والتي جرت للمرة الأولى منذ تسع سنوات، وقالت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الفرنسية أني يسفونديير مول في تصريح لها، إن بلادها تهنىء لبنان بعقد الانتخابات التشريعية باعتبارها مرحلة مهمة في الحياة السياسية والديمقراطية في هذا البلد[101].

نستنتج مما سبق بأن هناك تداخلاً واضحاً بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، اذ ان سبب الازمات الداخلية في لبنان هو العامل الخارجي، فالتركيبة الاجتماعية سمحت للتدخلات الخارجية ان تفعل فعلها في لبنان، فالأوضاع الامنية اثرت فيه اصابع خارجية امتدت للداخل اللبناني، وكذلك الاحزاب السياسية في لبنان كانت تعتمد بدرجة او بأخرى على التمويل الخارجي، مما ادى الى حدوث تجاذبات سياسية بين الاحزاب السياسية اللبنانية وبين الدول الداعمة لها وبالنتيجة ادى بدوره الى عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نجد ان لبنان عاشت وتعيش في ظل اوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان، ولا يتمحور الوضع السياسي في لبنان حول الدولة بل حول المجتمع، مما جعل لبنان محوراً أساسياً في ظلال تخطيط الاقليمي والدولي، وادى ذلك الوضع الى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى التشكيل الحكومي فيها، ولقد عرفت مرحلة ما بعد الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من **1975** الى **1989**، غير أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمات اللبنانية على الإطلاق، فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة، بل أزمات عديدة، أزمة لبنانية داخلية، أزمة مرتبطة

بالعلاقات السورية اللبنانية، النزاع اللبناني (الاسرائيلي)، ولهذا، أثيرت الكثير من التساؤلات عن أسباب الأزمة اللبنانية في هذه المرحلة، ففي ما أرجع فريق من الدارسين الأسباب إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية، ذهب فريق آخر للحديث عن أسباب نابعة من البيئة الداخلية اللبنانية بمختلف مكوناتها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على اشكالية التعاقب على السلطة في لبنان لما لهذا الموضوع من أهمية في بلد يتميز بتعدد القوميات والطوائف والاديان والمذاهب، فالتركيبة الاجتماعية لها دور كبير في قضية التعاقب على السلطة في ظل الديمقراطية التوافقية التي يرتكز عليها النظام السياسي في لبنان، اضافة الى البيئة الاقليمة التي تمر بمنعطف حرج وخطير، فالاحداث التي تمر بها المنطقة وخاصة سوريا لا شك ان لها الاثر الكبير على مجمل العملية السياسية في لبنان.

اذن يمكن التوضيح بان لبنان تمثل ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية، فتدخل سوريا كان لصيانة أمنها القومي وحماية نفسها من (اسرائيل) خاصة بعد فقدانها للجولان، و(اسرائيل) اجتاحت لبنان مرات عديدة حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان مع الضغط على حزب الله ليكف عملياته عن (اسرائيل)، أما الولايات المتحدة فإن هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، في مقابل البحث عن هامش أكثر للمناورة بالنسبة لإيران تستعمله في تجاذبها مع الولايات المتحدة و(اسرائيل) بخصوص قضية السلاح النووي.

إن النظام اللبناني بسبب المرتكزات الطائفية والمذهبية للسلطة فيه، ينطوي على خلل جوهري يجعله مفتقراً إلى مرجعية داخلية تعالج الأزمات أو يمتصها على الأقل، وهذا ما يفسر فشل كل المبادرات الرسمية أو حتى غير الرسمية في حل أو حتى التعامل مع الأزمات اللبنانية المختلفة، ومع فشل المحاولات الداخلية في حلال أزمة اللبنانية تطّلب الأمر تدخل أطراف خارجية، غير أن الحلول التي جاءت من الخارج كانت دائما مقرونة بفاتورة مصالح أو مطالبأ وإملاءات، كما أنها كانت مجتزأة ومؤقتة وهشة، فكل الاتفاقات المتوصل إليه

المتعالج الأزمة من أساسها بل كانت مجرد صيغ مؤقتة أو اتفاقات مرحلية لمعالجة زمنية محدودة.

Thesuccession of power'sproblem in Lebanon

Abstract

Political power in Lebanon is a fundamental objective of any political organization, whether political party or political group. Thus, there is a conflict of power. There are two kinds of political conflict that are differentiated by the idea of legitimacy. The competition is in the political system when the agreement between the social forces is considered legitimate, and the conflict is on the political system when the agreement between these forces ceases to be legitimate and Are working to topple it and seek to establish an alternative system. Therefore, the succession of power in Lebanon is a result of the competition and political conflict, which is in turn a result of the large number of regional and international players on the Lebanesearena.

([1]) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط**2**، دار النضال للطباعة، بيروت،**١٩٨٩**،ص**٢٦٢**.

([2])غسان سلامة، أين هم الديمقراطيين، في مجموعة باحثين: ديمقراطية من غير ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, **١٩٩٥**، ص**11**.

([3]) صفي الدين خربوش، السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع التالي:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b706c5a2-71a7-4069-843d-9dcd778a0271

([4])صفي الدين خربوش، مصدر سبق ذكره.

([5])علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،**٢٠٠٠** ، ص**53**.

([6])عبدالفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، في احمد الديين واخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2009**، ص ص**39–40**. وكذلك ينظر الى: ضياء الاسدي، جرائم الانتخابات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، **2009**، ص**21**.

([7])شيماء محي الدين محمود، تعاقب السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، **2015**، ص **37**.

([8]) نقلا عن عصام الدبس، النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، **2010**، ص**199**.

(9) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص ص129-130

(10) مها عبد اللطيف الحديثي: مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٧٧.

(11) ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (1981-2007) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،٢٠٠٨، ص 20.

(12) شمران حمادي، النظم السياسية، ط4، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1975، ص165.

(13)شيماء محي الدين محمود، مصدر سبق ذكره، ص77.

(14)حسين مرزود، الأحزاب والتعاقب على السلطة في الجزائر (1989-2010) اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012، ص20.

(15)سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٨، ص300.

(16)عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، 1990، ص16.

(17) حليم بركات، الهوية أزمة الحداثة والوعي التقليدي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص17.

(18)زكي النقاش، دور العروبة في تراثنا اللبناني، ط2، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، (د- ت)، ص8.

(19)الامم المتحدة، شعبة الاحصاء، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الآتي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

(20)السكان في لبنان، مؤسسة فنك،:ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
https://fanack.com/ar/lebanon/population/

(21)محمد سعيد عكام، بذور الفتنة الطائفية في لبنان، دار البراق، بيروت، 2006، ص67.

(22)توفيق حسن أبينادر الشرتوني، الحياة في لبنان، المطبعة الأدبية، بيروت، 1972، ص ص26-27.

(23)ملحم شاوول، مفهوم المواطنة في التجربة الغربية والتجربة اللبنانية، في جاك قبانجي (محرراً) إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، دار الفارابي، بيروت 2009، ص 85.

(24)ملحم شاوول، مصدر سبق ذكره، ص86.

(25)الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)، الجزء السادس عشر، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان،2005، ص34.

(26) عصام نعمان، (طائفية النظام اللبناني. الخلفية. الأزمة. والمخرج)، مجلة المستقبل العربي، العدد(63)، السنة(7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار 1984، ص59.

(27)سليم الحص، لبنان على المفترق، لبنان على المفترق، ط2، المركز الاسلامي للإعلام والانماء، بيروت، 1984،ص120

(28) شقير رشيد، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ص ص 188-189.

(29) حسين قادري، لبنان : الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص2.

(30) للمزيد عن النظام السياسي في لبنان ينظر الى: خالد قباني، النظام اللبناني بين ثوابت هو مستقبله، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 1988،ص267.

([31])سليم الحص، لبنان على المفترق، مصدر سبق ذكره، ص51. وينظر كذلك: انطوان حميد موراني، في هوية لبنان التاريخية، دار النهار للنشر، بيروت، 1994، ص66.

([32])المادة (24) من الدستور اللبناني لعام 1926.

([33])عبد الهادي أبو طالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، مطابع دار الكتاب، المغرب، 1981، ص393.

([34]) جوزيف مغيزل، في التشريع والاجتهادات القانونية، في حقوق الانسان وشؤون البيئة، في المسالة القومية، في القضية الفلسطينية والصراع العربي (الاسرائيلي)، في بعض القضايا اللبنانية، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، دار النهار، بيروت، ج2، 1997، ص895.

([35]) ينظر: المادة (18) من الدستور اللبناني لعام 1926، فقد عدلت بموجب التعديل الدستوري الصادر في 1990/9/21 بعدما كانت المادة المذكورة تعطي الحقل رئيس الجمهورية في اقتراح القوانين.

([36]) ينظر: المواد (66-68) من الدستور اللبناني لعام 1926.

([37])للمزيد ينظر المواد (49-52-53) من الدستور اللبناني مع التعديلات التي طرأت على المادة(49).

([38])ينظر: المادة (17) من الدستور اللبناني لعام 1926.

([39]) للمزيد من المعلومات حول دور رئيس الجمهورية في لبنان قبل وبعد اتفاق الطائف ينظر: أنطوان أسعد، موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

([40]) ينظر: المادة (64) من الدستور اللبناني لعام 1926.

([41])خالد قباني، مصدر سبق ذكره، ص 268.

(42)اكميل حبيب و عصام إسماعيل، صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):www.lebanondebate.com/news/287717

(43)المصدر نفسه

([44])الدستور اللبناني كمحدد تاريخي للحرب الاهلية اللبنانية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
http://www.moqatel.com

([45])ينظر المادة ((24)) من الدستور اللبناني لعام 1926.

([46])عصام نعمة اسماعيل، ضوابط الديمقراطية اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (314)، السنة (27)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2005، ص163.

([47])خالد قباني، مصدر سبق ذكره،ص267.

(*) ظاهرة الترويكا: (كلمة روسية وتعني ثلاثة) وهي سلطة تحكم لبنان بـ(ثلاث رؤوس) وحسب التسمية المتناقلة في وسائل الإعلام وذلك تطبيق الاتفاق الطائف، لمزيد من التفاصيل ينظر: ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، 1993 ص91.

([48]) خالد مصطفى مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص45.

(49) ابراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية: أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسية الدولية، العدد (117)، السنة (44)، الاهرام، مصر، اب 2008، ص94.

(50)علي مراد، الدستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ الرئاسي، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-llbnny-wlsysyyn-wqd-lfrg-lrysy

(51) حمدي الظاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، د–ت، ص201.

([52]) صلاح سالم زرنوقة، مصدر سبق ذكره، ص201.

(53).حسين عطوي، تشكيل الحكومة اللبنانية.. وتحدي الإقرار بالتوازنات الجديدة، جريدة الوطن، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):https://www.elnashra.com/news/.../

(54) حسين عطوي، مصدر سبق ذكره.

(55) خالد غزال، تشكيل الحكومة اللبنانية بين صراعات الداخل وتدخلات الخارج، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.alhayat.com/.../

(56) منى جلال عواد، العامل الخارجي وإشكالية تعاقب السلطة في لبنان، محاضرات لطلبة الدراسات العليا، مرحلة الماجستير، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية، جامعة بغداد، للعام الدراسي 2015–2016.

(57) سليم الحص، الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني، مجلة المستقبل العربي، العدد338، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص1.

(58)حسين قادري، مصدر سبق ذكره، ص106.

(59)عبد القادر محمودي، النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945–1985، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية، 1997، ص418.

(60)حسين قادري، مصدر سابق، ص 103.

(61)عبد القادر محمودي، مصدر سبق ذكره، ص418.

(62)حسين قادري، مصدر سابق، ص121.

([63]) صالح محمود الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص39.

(64)اغتيال الحريري، محطات وتداعيات: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
www.aljazeera.net/news/arabic/2010/8/9/

(65) سامح سعيد عبود، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٤٩.

(66)نزار عبدالقادر، إرهاصات النظام الإقليمي وارتداداته المحتملة على لبنان/.../https://www.lebarmy.gov.lb/ar

(67) خالد غزال، مصدر سبق ذكره.

(68) مصطفى الحسيني، جذور الازمة اللبنانية وتعقيداتها، مجلة شؤون عربية، العدد 133، 2008، القاهرة ، ص145.

(69) مارلين خليفة وايمان ابراهيم، المملكة ولبنان في عهد خادم الحرمين، صحيفة الرياض، العدد **12397**، في **5/31**، **2002**، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):**http://www.alriyadh.com**

(70) مصطفى الحسيني، مصدر سابق، ص**147**.

(71) سمير شمس، لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص، صحيفة الشرق الاوسط، العدد **10985**، **2008**، ص**2**، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):**http://www.aawsat.com**

(72) المصدر نفسه

(73) زياد ماجد، العلاقات اللبنانية–السعودية وتأثيراتها على المشهد السياسي اللبناني، موقع الجزيرة للدراسات، **2018**،ينظرالى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/02/180207074333242.htm/

(*) ولد اشرف ريفي في طرابلس، لبنان في الأول من ابريل **1954**, درس علم اجتماع الجريمة في جامعة لبنان، ودرس ممارسات الشرطة خلال بعثات للخارج في كندا، وفرنسا والمملكة العربية السعودية، وهو سياسي لبناني، كان مديرًا عامًا لقوى الأمن الداخلي من **2005** وحتى **2013**، رُقي اشرف ريفي لرتبت جنرال سنة **2005** عندما سُمي مديرًا عامًا لقوى الأمن الداخلي في لبنان نتيجة استقالة المدير السابق علي الحاج، يعتبر ريفي عضوا في إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيةويحتفظ ريفي بعلاقات وثيقة مع العربية السعودية، وشغل منصب وزير العدل من **2014** وحتى **2016**،عندما أعلن عن استقالته في **21** فبراير **2016** من الحكومة احتجاجًا على ما وصفه بسيطرة حزب الله عليها. اشرف ريفي، لمزيد من التفاصيل ينظر الى :ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://ar.wikipedia.org/wiki/

(74)الانتخابات اللبنانية صفعة قوية للسياسة السعودية، ينظر الى شبكة المعوماتالدولية(الانترنت):

https://www.al-sharq.com/.../2018/

(75)محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: **50** عاما من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، **1998**، ص**10**.

(76) كميل منصور، الولايات المتحدة و(إسرائيل): العروة الأوثق، ترجمة نصير مروّة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، **1996**، ص**198**.

(77) محمد الحموري، إمكانية ملاحقة جرائم الحرب (الإسرائيلية) في لبنان، مجلة المستقبل العربي،العدد**333**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر**2006** . ص**86**.

(78) للمزيد ينظر: كوردس مانأنتوني،" دروس أولية من الحرب بين (إسرائيل) وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، العدد**331**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر**2006** . ص ص**121–124**.

(79) مجلة الشرق الاوسط، وزير (اسرائيل)ي: نتيجة الانتخابات: لبنان يساوي حزب الله، لندن، **8** مايو **2018**، العدد **14406**،ينظر الى شبكة المعلوماتالدولية(الانترنت): **https://aawsat.com/.../**

(80) توماس مالتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ابو ظبي، **2005**، ص**133**.

(81) سليمان عادل، دور إيران الإقليمي بين الطموحات والمحددات وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة، في: المشروع النووي الإيراني: الأبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة 2006، ص15.

(82) مصطفى اللباد، قراءة في مشروع ايران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، دورية شؤون عربية، العدد 129، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007, ص41.

(83)سعود المولى، العلاقات اللبنانية الإيرانية". في "الدور الإيراني في المنطقة... بين المصالح والهيمنة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، 2008، ص67.

(84) نيفين مسعد، التداعيات الإقليمية : إيران، مجلة المستقبل العربي، العدد332، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص61-62.

(85)خالد غزال، مصدر سبق ذكره.

(86)فارس هاني، السلسلة المتصلة بين فلسطين والعراق ولبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد343، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2007، ص37.

(87)فارس هاني، مصدر سبق ذكره، ص39.

(88)حلمي عبد الكريم الزغبي، تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص ص9-10

(89) أبوهدبة أحمد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان، مجلة شؤون الأوسط، العدد123، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الدار البيضاء، صيف2006، ص51.

(90)هيرشسايمور، مصالح واشنطن في حرب إسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، العدد 123 مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الدار البيضاء، صيف 2006، ص59.

([91]) مجلة أمريكية: إدارة أوباما منعت ملاحقة "حزب الله، ترجمة منال حميد، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):https://www.alkhaleejonline.net/

(92) ادوار حداد، التطورات الأمريكية الإيرانية هل تؤثر على تشكيل الحكومة اللبنانية؟ ينظر الى :شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):https://www.aa.com.tr/.../

(93) ادوار حداد، مصدر سبق ذكره.

(94) جورج ابو صعب، قراءة في حيثيات مأزق تشكيل الحكومة، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
https://www.lebanese-forces.com/.../read-the-reasons-for-the-dilemma-of-forming-a-g...

(95) كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، 1967، ص224.

(96)فرنسا تستكمل مشاوراتها وتحدد مواعيد لجعجع والجميل، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
http://www.old.naharnet.com

(97) اسراء شريف جيجان، النظام السياسي في لبنان (1982-1995) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص262.

(98)احمد كمال، تاريخ العلاقات الفرنسية- اللبنانية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،

http://www.AIJazeera.net

(99) خالد فياض، حزب الله بين التماسك الايدلوجيوالبراجماتية السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، مؤسسة الاهرام للدراسات، القاهرة، 2005، ص195.

(100) سماء سليمان، المحكمة الدولية في لبنان: إشكاليات قانونية وتداعيات سياسية، مجلة شؤون خليجية، العدد 50، القاهرة 2007، ص31.

(101)فرنسا: الانتخابات التشريعية فى لبنان مرحلة مهمة فى الحياة السياسية، صحيفة اليوم السابع، 7/ مايو/ 2018،ينظرالى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) : https://www.youm7.com/story/2018/5/7/